



جامعة الجبالي بونعاما خميس مليانة  
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير



قسم: علوم مالية و محاسبة

الموضوع:

دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة  
دراسة حالة ملبنة عريب  
بولاية عين الدفلى

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم مالية و محاسبة  
تخصص: محاسبة و تدقيق

إعداد الطالبين :

- توفيق مسعودي

- حسين مداور

إشراف الأستاذ :

- د. سيد علي بلحمدي

لجنة المناقشة

رئيسا	- أ/د. يوسف بوكديرون: أستاذ محاضر - أ- جامعة الجبالي بونعاما
مشرفا	- أ/د. سيد علي بلحمدي: أستاذ محاضر - أ- جامعة الجبالي بونعاما
ممتحنا	- أ/د. علي توبين: أستاذ محاضر - أ- جامعة الجبالي بونعاما

السنة الجامعية: 2018-2019

# شكر و تقدير

اللهم إن نسألك أن تلهمنا شكر نعمك ونجعل علمنا مخلصا لوجهك

فالحمد والشكر لجلالك وعظيم سلطانك

" وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وإليه نيب "

قال الرسول عليه الصلاة وأفضل السلام :

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله , ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه, فإن لم تستطيعوا فادعوا له "

وإقتداء بهذا الحديث الشريف نوجه شكرنا

إلى الأستاذ المشرف بلحمدي سيدعلي

إلى كل الأصدقاء مشوار الدراسي

إلى المؤطر صدوقي محمد على المساعدة القيمة, وعلى حسن استقبالنا

إلى كل من ساعدنا وأعاننا من قريب أو بعيد ولو بكلمة, نصيحة, دعاء.

# الإهداء

قبل كل إهداء اشكر الله سبحانه وتعالى علي كل نجاح حققته في حياتي وعلي توفيقني في هذا العمل

وإنه ليسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلي :

نبي الرحمة من أنار الظلمة وكشف الغمة وهدى الأمة إلي سيدنا محمد بن عبد الله صلي الله عليه وسلم

إلي من الكون علي إتساعه لا يضاهي وجودكما أبدا

فالأب أعلي القمم, وطيبة الأم أعمق من المحيطات

إلي أمي يا حبا أهواه... يا قلبا أعشقه... يا شمسا تشرق في أفقي

إليك ياسندي في هذه الدنيا, إليك يا من زرعت فيا طموحا صار يدفعني نحو الأمام, ففي حضرتك تغادرتني الحروف وتلطمني أمواج الحنين

إلي من وهبتي كل حنائها وكل حبتها دون مقابل فمدرستي الأولى كانت علي صدرك

إلي يا من كنت ولازلت رمز كل شيء جميل, أنت الأعلى في عيني

إلي من لم أجد دنيا تحتويني سواه القلب الكبير ... يا صاحب الوجه النضير ... ياتاج زمان ... يا صدر الحنان ... أنت الحبيب الغالي ..

أنت الأب المثالي ... وأنت الأمير ... لو كان للحب وساما ... فأنت بالوسام جدير

فمادمت أشاهد ابتسامتكما فالحيات بخير ومستقبلي ناجح إن شاء الله (أمي وأبي)

إلي سندي في هذه الدنيا إخوتي، وأخواتي وبالأخص براعم العائلة ومستقبلها

جعلهم الله ورثة للأنبياء, وكل الأصدقاء والزملاء الذين عرفتهم عبر مسار الدراسي والجامعي

توفيق

# الإهداء

قبل كل إهداء اشكر الله سبحانه وتعالى علي كل نجاح حققته في حياتي وعلي توفيقني في هذا العمل

وإنه ليسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلي :

ني الرحمة من أنار الظلمة وكشف الغمة وهدى الأمة إلي سيدنا محمد بن عبد الله صلي الله عليه وسلم

إلي من الكون علي إتساعه لا يضاهي وجودكما أبدا

فالأب المتوفي رحمه الله , وطيبة الأم أعمق من المحيطات

إلي أمي يا حبا أهواه... يا قلبا أعشقه... يا شمسا تشرق في أفقي

إليك ياسندي في هذه الدنيا, إليك يا من زرعت فيا طموحا صار يدفني نحو الأمام, ففي حضرتك تغادرتني الحروف وتلطمني أمواج الحنين

إلي من وهبني كل حنائها وكل حبهها دون مقابل فمدرستي الأولى كانت علي صدرك

إلي يا من كنت ولازلت رمز كل شيء جميل, أنت الأعلى في عيني

إلي من لم أجد دنيا تحتويني سواه القلب الكبير ... يا صاحب الوجه النضير ... ياتاح زمان ... يا صدر الحنان ... أنت الحبيب الغالي ..

أنت الأب المثالي ... وأنت الأمير ... لو كان للحب وساما ... فأنت بالوسام جدير

فمادمت أشاهد ابتسامتك فالحيات بخير ومستقبلي ناجح إن شاء الله (أمي الغالية)

إلي سندي في هذه الدنيا إخوتي، وأخواتي وبالأخص براعم العائلة ومستقبلها

جعلهم الله ورثة للأنبياء, وكل الأصدقاء والزملاء الذين عرفتهم عبر مسار الدراسي والجامعي

حسين

## ملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومعرفة أدائها الجيد أم لا وإسقاطها على المؤسسة الجزائرية، تمثلت هذه الدراسة في مؤسسة " ملبنة عريب " محاولين الإجابة عن الإشكالية التالية: ما دور أدوات التحليل المالي في تقييم أداء المالي للمؤسسة ؟

وذلك بتحليل الميزانية المالية الختامية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي، أظهرت نتائج الدراسة ضرورة تقييم الأداء المالي لمعرفة نقاط القوة و الضعف للمؤسسة والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها وإتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة وفي الأخير تمكنا من تقييم الأداء المالي للمؤسسة لمبنة عريب، بولاية عين الدفلى، باستخدام أدوات التحليل المالي وتبين لنا أن أدائها الجيد في الفترة (2015 - 2017).

**الكلمات المفتاحية:** أداء مالي، تحليل مالي، إتخاذ القرارات، مردودية.

## Résumé :

Visant vise à montrer l'importance en évidence d'utiliser les outils d'analyse financière pour évaluer la performance financière de l'institution économique et déterminer si sa performance est bonne ou non , et projeter cela sur une institution algérienne et qui s'agit bien de l'entreprise de Laiterie Arib , en vue de répondre à la problématique suivante : Quel est le rôle d'analyse financière dans l'évaluation de la performance financière de l'entreprise .

Et cela , en analysant les annexes financières de l'entreprise , en utilisant les outils d'analyse financière , les résultats de l'analyse ont montré la nécessité de l'évaluation de la performance financière , pour déterminer les points forts et les points faibles de l'institution et à grâce au quel on peut surveiller et contrôler son activité et prendre les décisions rectificatives nécessaires pour réaliser les buts tracés , et enfin nous avons pu évaluer la performance financière de l'entreprise de Laiterie Arib à Ain Deflla , en utilisant les outils d'analyse financière et nous constaté que sa performance était bien pendant la période (2015-2017) .

**Mots clés :** performance financière , analyse financières , prise de décision , rentabilité .

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	شكر وتقدير
	إهداء
IV	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
X	قائمة الملاحق
أ.ب.ج	مقدمة
26_04	الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي
04	تمهيد
09_05	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
07_05	المطلب الأول : مفهوم وأهداف التحليل المالي
08_07	المطلب الثاني: أهمية ووظائف التحليل المالي وحدود الإستفادة منه
09_08	المطلب الثالث: مبادئ ومنهجية التحليل المالي
19_09	المبحث الثاني: مستويات وأدوات التحليل المالي
11_09	المطلب الأول: معايير وخطوات التحليل المالي
14_11	المطلب الثاني: إستعمالات التحليل المالي
16_14	المطلب الثالث: أدوات وطرق التحليل المالي
19_16	المطلب الرابع: تقييم أداء التحليل المالي

25_19	المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة
23_19	المطلب الأول : الدراسات السابقة
25_23	المطلب الثاني: مميزات هذه الدراسة
26	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة حالة "ملبنة عريب "
	تمهيد
	المبحث الأول: تقديم مؤسسة "ملبنة عريب"
	المطلب الأول: تعريف ونشأة المؤسسة
	المطلب الثاني: نشاط المؤسسة وأهدافها
	المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة
	المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة
	المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية
	المطلب الثاني: تحليل عن طريق مؤشرات التوازن المالي
	المطلب الثالث: تحليل بواسطة النسب المالية
	خلاصة الفصل
34	خاتمة
35	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
33	ميزانية مالية مختصرة لسنة 2015	1
35	ميزانية مالية مختصرة لسنة 2016	2
36	ميزانية مالية مختصرة لسنة 2017	3
39	حساب رأس المال العامل الدائم	4
39	حساب رأس المال العامل الخاص	5
40	حساب رأس المال العامل الإجمالي	6
41	حساب رأس المال العامل الأجنبي	7
41	حساب إحتياج رأس المال العامل	8
43	حساب الخزينة	9
44	حساب نسب التمويل الدائم	10
45	حساب نسب التمويل الخاص	11
47	حساب نسبة الأصول المتداولة	12
48	حساب نسبة الأموال الدائمة	13
50	حساب نسبة الأموال الخاصة	14
51	حساب نسبة الديون طويلة الأجل	15
52	حساب نسبة الديون قصيرة الأجل	16
53	حساب نسبة السيولة العامة	17



## فهرس المحتويات

55	حساب نسبة السيولة المختصرة	18
56	حساب نسبة السيولة الحالية	19
57	حساب نسبة المديونية الإجمالية	20
58	حساب نسبة الإستقلالية المالية	21
59	حساب نسبة قابلية السداد	22
60	حساب نسبة المردودية الإقتصادية	23
61	حساب نسبة المردودية المالية	24
62	حساب نسبة المردودية التجارية	25

صفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
30	الهيكل التنظيمي لمؤسسة " ملبنة عريب "	1
32	هيكل التنظيمي لقسم مالية ومحاسبة	2
37	أعمدة بيانية لأصول ميزانية المالية لثلاث سنوات	3
38	أعمدة بيانية لخصوم ميزانية المالية لثلاث سنوات	4
43	نسبة التمويل الدائم	5
45	نسبة تمويل الخاص	6
46	نسبة الأصول الثابتة	7
48	نسبة الأصول المتداولة	8
49	نسبة الأموال الدائمة	9
50	نسبة الأموال الخاصة	10
51	نسبة الديون طويلة الأجل	11
52	نسبة الديون قصيرة الأجل	12
53	نسبة السيولة العامة	13
54	نسبة السيولة المختصرة	14
55	نسبة السيولة الحالية	15
56	نسبة المديونية الإجمالية	16
57	نسبة الإستقلالية المالية	17
58	نسبة القابلة للسداد	18
59	نسبة المردودية الإقتصادية	19

## فهرس المحتويات

60	نسبة المرذووية الحالية	
61	نسبة المرذووية التجارية	

### قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق
	ميزانية - الأصول -
	ميزانية - الخصوم -
	جدول حساب النتائج

مفلمه

### توطئة:

يعتبر التحليل المالي احد المواضيع المالية الهامة والمتجددة بتجدد الأنظمة والتشريعات المالية والتطورات الاقتصادية الداخلية والدولية، والذي يهدف إلى التخطيط ، والتشخيص المالي والكشف عن مدى نجاح وكفاءة السياسة المالية المتبعة في المؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي المتعددة والتي تستخدم في عدة مستويات .

التحليل المالي من أهم المهام الوظيفة المالية، وهو عبارة عن قراءة ودراسة وترجمة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، ثم تحليلها لفهم مضمونها وإعطاء صورة تساعد على فهم الهيكله المالية، والسياسات المتبعة من طرف المؤسسة وكذا إبراز الأهداف المسطرة والقرارات الخاصة بالتدفقات المالية، وإبراز نقاط القوة والضعف أي تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وهذا من أجل رسم الخطط وتوجيه السياسات المالية المستقبلية.

وتكمن أهمية التحليل المالي في اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة وتقييم الحالة المالية للمؤسسة وتحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة وتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

❖ **طرح الإشكال :** مما سبق سوف نطرح إشكالية البحث الرئيسية التالية التي نحاول معالجتها في هذه الدراسة المتمثلة في :

✚ ما دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ؟

ومنه نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة؟

2. كيف يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة ؟

3. هل يمكننا الإعتماد على أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي ؟

❖ **فرضيات الدراسة :**

. تحدد أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة حسب الأهداف المسطرة.

. يتم تقييم الأداء المالي في المؤسسة بتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف بالإعتماد على معلومات الخاصة بالمؤسسة.

. يمكننا الإعتماد على أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة "ملبنة عريب".

❖ **المنهج المتبع وادوات الدراسة :**

للإجابة على إشكالية البحث واثبات صحة الفرضيات المتبنيات كان من الضروري إتباع المنهجين التاليين :

## مقدمة عامة

1. المنهج الوصفي : يخص الجانب النظري الذي قمنا فيه بتعريف مختلف المصطلحات ، المفاهيم والتقنيات للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي سوف يتم استخدامها في تطبيقنا العملي، وأيضاً باعتماد على تحليل أدوات التحليل المالي في دراسة الحالة.

### ❖ أهمية الموضوع :

يعتبر هذا الموضوع بالرغم من تناوله في العديد من الدراسات احد المواضيع المتجددة والذي يشكل احد المطالب الضرورية سواء تعلق الأمر بطلب التمويل أو فتح راس المال أو الولوج لأسواق جديدة . بالإضافة إلى أهمية الموضوع الرئيسية السابقة ، يمكننا ذكر أسباب أخرى نراها موضوعية تتعلق بأهمية هذا الموضوع وهي :

. تكمن أهمية كونه يحتل مكانة هامة في الدراسات المالية.

. تكمن أهمية التحليل المالي في القدرة على تشخيص الحالة الفعلية للمؤسسة.

. أهمية تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي والتي تكمن في إظهار نقاط القوة ونقاط الضعف لتساعد متخذ القرار في أخذ القرارات الصحيحة.

### ❖ أسباب اختيار الموضوع :

يمكن اختيارنا لهذا الموضوع نتيجة عدة إعتبارات موضوعية وذاتية تتمثل فيما يأتي :

. أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية.

. الرغبة والميول الشخصي في الموضوع لأنه يتدرج ضمن التخصص.

### ❖ الإطار الزمني والمكاني للدراسة :

. الإطار الزمني : للدراسة بعدين يجددان مجال دراستها ، أولها البعد الزمني الذي يمتد في فترة من سنة 2015

إلى 2017 وهي الفترة التي نراها كافية لتطبيق معارفنا المتعلقة بالتحليل المالي.

. الإطار المكاني : الإطار المكاني الخاص بتطبيق دراستنا النظرية كان في المؤسسة ملبنة عريب بولاية عين

الدفلى ، حيث تتوفر هذه المؤسسة على أغلبية الشروط التي يتطلبها موضوع مذكرتنا.

### ❖ هيكل الدراسة :

تناولنا في هذه المذكرة موضوع دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة . دراسة حالة مؤسسة ملبنة عريب بولاية

عين الدفلى خلال الفترة من 2015 إلى 2017 .

ومن اجل الإحاطة بهذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا العمل إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي كما يلي :

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي بإعتباره أدت من أدوات التسيير المالي في يد المسير المالي لاتخاذ القرارات المالية واكتشاف الأخطاء وتصحيحها وذلك بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث :

**المبحث الأول : ماهية التحليل المالي**

**المبحث الثاني : مستويات وأدوات التحليل المالي**

**المبحث الثالث : الدراسات العلمية السابقة**

**أما الفصل الثاني : دراسة حالة بملينة عريب من الفترة 2015 إلى 2017 لتحليلها من الجانب التطبيقي لاكتشاف نقاط القوة والضعف لتجنبها ، ويتضمن هذا الفصل مبحثين كما يلي :**

**المبحث الأول: تقديم مؤسسة ملينة عريب**

**المبحث الثاني : تحليل الوضعية المالية للمؤسسة**

# الفصل الأول

## الإطار النظري للتحليل المالي



**تمهيد:**

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية الأساسية للمؤسسة، التي تهدف للوصول إلى تقييم صحيح لوضعيتها المالية، مع إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها، وذلك عن طريق تحليل بياناتها المالية، حيث أصبح التحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في ترشيد قراراتهم المالية.

عرف التحليل المالي تحولات العميقة خلال السنوات الأخيرة ( المرجع المحاسبي الدولي IFRS، توسع نشاطات الأسواق المالية، النقل المتزايد للنشاطات غير المادية وتكنولوجية المؤسسات التي يصعب تحديدها... )، وإن نوعية المعلومات وتفاعلها يتضح في صميم تحليل الوثائق المحاسبية.

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

**المبحث الأول:** ماهية التحليل المالي.

**المبحث الثاني:** مستويات وأدوات التحليل المالي .

**المبحث الثالث:** الدراسات العلمية السابقة.

## المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية (التسيير المالي) وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، ويرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات البيئية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة، واتجاهات تطوره مستقبلا.

## المطلب الأول: مفهوم وأهداف التحليل المالي

سننتقل إلى النقاط التالية:

### الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من بين أهم الأدوات التي يستخدمها العديد من المهتمين به من المستثمرين، مؤسسات بنوك إلى غير ذلك من أجل معرفة الوضعية المالية من خلال هذا التحليل واتخاذ القرار المناسب الذين يبحثون عنه بأسلوب عملي دقيق.

### أولاً: تعريف التحليل المالي

يمكن تعريفه كما يلي:

**تعريف أول:** يعتبر التحليل المالي تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة (فصل أو سنة أو أقل أو أكثر) باستعمال وسائل مختلفة باختلاف الطرق وأهداف من هذا التحليل<sup>(1)</sup>.

**تعريف الثاني:** نستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها وذلك من خلال:

– القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة.

– الإستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل الأسعار الأسهم والمؤشرات الإقتصادية العامة<sup>(2)</sup>.

**تعريف الثالث:** نستطيع القول بأن التحليل المالي هو تشغيل البيانات التاريخية بالقوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمؤسسة بما يساعد على وضع أنسب الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك والإدارة والعاملين والمجتمع<sup>(3)</sup>.

(1) ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير. التحليل المالي، ج1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 11.

(2) أيمن الشنطي وعامر شقر، مقدمة في إدارة التحليل المالي، ط1، دار البداية، عمان، الأردن، 2007، ص 125-126.

(3) خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعدادات الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر 2006، ص11.

إذا التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.<sup>1</sup>

## ثانياً: تطور التحليل المالي

من خلال نظرة التاريخية عن التحليل المالي وأسباب ظهوره كما يلي:

### 1. اللوحة التاريخية:

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر حيث استعملت البنوك والمؤسسات المالية النسب المالية التي تبين أساساً مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وذلك إستناداً إلى كشوفاتها المحاسبية، ولكن مع تطور الصناعة والتجارة وظهور في البداية العشرينات من هذا القرن بعض الدراسات المبنية على العديد من المؤسسات ومن النسب المختلفة.

ولقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية (1929. 1933) أثر معتبر في تطور التقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف.

كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ( ما بعد سنة 1945 ) لإعادة البناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث ظهر المصرفيون والمقرضون الهامون إهتمامهم بتحديد الخطر إستعمال أموالهم وبصفة أكثر دقة وحزم، ويتطور المؤسسات وبالتالي وسائل التمويل في الستينات من هذا القرن، وقد تكونت في فرنسا سنة 1968 لجنة عمليات البورصات، والتي حدد هدفها بتأمين الاختيار الجيد وتأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات التي تساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من تحليل ساكن إلى تحليل ديناميكي وأصبح أحدهما يكمل الآخر<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 12

<sup>(2)</sup> مرجع نفسه، مرجع سابق، ص 13. 14.

## 2. أسباب نشأته:

هناك عدة عوامل عجلت بظهور التحليل المالي كقاعدة لتحليل وتقييم أداء الشركات حيث يمكننا تلخيصها في (1):

– الثورة الصناعية وظهور الشركات الكبيرة: مما نتج عنه ظهور شركات عملاقة، خاصة منها شركات المساهمة، والتي يكون فيها انفصال بين الإدارة وملاك، والتالي كان من الضرورة إيجاد وسيلة تمكن المستثمرين من متابعة نتائج الشركات التي يستثمرون فيها أمواله.

– التدخل الحكومي في كيفية إنجاز القوائم المالية: رغبة الحكومة في توفير قدرة من الأمان للمستثمرين، حيث قامت بوضع القوانين والتشريعات التي تقتضي بالضرورة أن تقوم المنظمات بتبويب قوائمها المالية وعرض بياناتها المالية بشكل يسمح للمساهمين والأطراف الخارجية الأخرى بالتعرف على نتائج المؤسسة.

– الكساد الكبير: ساد الولايات المتحدة في فترة الثلاثينات من القرن الماضي، والذي عجل بالبحث عن أداة تراقب وتتنبأ بالمستقبل المالي للشركات.

– ظهور الائتمان كمصدر للتمويل: حيث أن الشركات التمويل والبنوك المقرضة تهتم بشكل أساسي بعملية إتخاذ القرار التمويل من عدمه، بناء على المؤشرات التي تعطيها نتائج التحليل المالي.

– ظهور البورصات الخاصة بالأوراق المالية: إن قوانين البورصة تقتضي بضرورة أن تقوم الشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب أن تعرض وبشكل منفصل قوائمها المالية حتى يمكن للمستثمرين من إتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

## الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

ينطلق التحليل المالي من مبدئين عائد المخاطرة وأهدافه تختلف على حسب إحتياجات الأعوان الاقتصاديين، وعموماً يتمثل هدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:

1. بالنسبة للشركة: تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل، وبالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى (2):

. تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.

(1) بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص 7.

(2) عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات المعاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 22.21.

- تقييم نتائج وقراءات الاستثمار والتمويل.
  - تحديد مختلف الانحرافات التي تخلت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها.
  - الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
  - تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها.
  - التنبؤ بالاحتمالات الفشل التي تواجه الشركة .
  - يعتبر التحليل المالي مصدرا للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
  - تقييم ملائمة الشركة في الآجل الطويل والقصير.
2. بالنسبة للمتعاملين مع الشركة: حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة لها أهداف حيث تهدف إلى<sup>(1)</sup>:

- إجراء الملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل النتائج والقروض.
- الموافقة أو الرفض على طلب الشركة من أجل الاستفادة من القروض.

#### المطلب الثاني: أهمية ووظائف التحليل المالي وحدود الاستفادة منه.

يكتسي التحليل المالي أهمية كبيرة لما له من وظائف مهمة وفعالة في حدود الاستفادة منه، وتكمن في

المحاور التالية:

#### الفرع الأول: أهمية التحليل المالي

تكمن في النقاط التالية<sup>(2)</sup>:

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من الناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به المؤسسة.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل الإدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

<sup>(1)</sup> بن مالك عمار، مرجع سابق، ص 13.

<sup>(2)</sup> فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط01، رام الله، فلسطين، 2008، ص 3.

**الفرع الثاني: وظائف التحليل المالي:**

هناك عدة وظائف ترتكز في مجملها حول (1).

1. **توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار:** وهي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربحية أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار من القرارات التي تحددها السياسات التحليل المالي.
  2. **إتخاذ قرار الاستثمار:** وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب إنجازها.
  3. **إتخاذ قرار التمويل:** حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويل أفضل.
  4. **إتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية:** من أجل توجيه و رقابة مختلف العمليات المالية.
- الفرع الثالث: حدود الاستفادة من التحليل المالي.**

للتحليل المالي حدود ناتجة عن خصائصه التقنية، لا يمكن الوثوق بها بصفة مطلقة بخلاصة التحليل المالي دون الإعتماد على أدوات التسيير الأخرى، والمعلومات التي تخص المحيط التنافسي والأحداث الطارئة، هذا الحد سيتقلص مع النظام المحاسبي الجديد، إذ أن المعايير المحاسبية الدولية المعتمد عليها (IAS/IFRS)، تلح على ضرورة الأخذ بالإعتبار للأمر الطارئة والأحداث اللاحقة لتوقيف الحسابات (المعيار الدولي IAS10) (2).

وبصفة عامة ينبغي على المحلل أن يهتم بتطور الأدوات والهيكلية المالية للمؤسسة أكثر من اهتمامه بالوضعية الظرفية حتى لا نساوي بين المؤسستين ذات نسبة مالية متماثلة في تاريخ ما، بينما نجد إحداها تحسن من وضعها في السوق والأخرى تتفقر أداءاتها ووضعيتها المالية.

**المطلب الثالث: مبادئ ومنهجية التحليل المالي.**

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المبادئ ومنهجية المحلل المالي التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها وتتمثل في :

**الفرع الأول: مبادئ التحليل المالي**

يعتمد التحليل المالي على مجموعة من المبادئ لتحقيق أهدافه أبرزها(3):

(1) محمد صالح عواشيرية، التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2005، ص21.

(2) IFRS , Including IAS and interpretation as at 1 january 2006 , IASB, page 427.

(3) فهمي مصطفى الشيخ ، مرجع سابق، ص 09.

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي.
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل وتوفير بيانات مالية يمكن الإعتماد عليها.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع الوقت .
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى تستخدم بصورة سليمة .
- تمتع المحلل المالي بمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة .
- لا بد أن يكون المحلل المالي مؤهلاً من الناحية العلمية والعملية.

### الفرع الثاني: منهجية التحليل المالي:

على المحلل المالي إتباع المنهجية التالية عند قيامه بالتحليل المالي<sup>(1)</sup>:

- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل.
- تحديد الفترة الزمنية التي سيشملها تحليل القوائم المالية.
- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته.
- إختيار أسلوب وأداء التحليل الأنسب والذي له قدرة للتعامل مع المشكلة.
- إستعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب.
- إختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه، ولا مانع حين يستدعي الأمر من إستعمال أكثر من معيار .
- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية بالأرقام المطلقة والنسبية.
- تحليل أسباب الانحراف وتحديدتها.
- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

<sup>(1)</sup> مؤيد عبد الرحمان الدوري ونور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص15.

**المبحث الثاني: مستويات وأدوات التحليل المالي.**

يتطلع المحلل المالي عند قيامه بكل عملية تحليل إلى تحديد اتجاه عمله والأدوات المستعملة، يمكن توضيحها في:

**المطلب الأول: معايير وخطوات التحليل المالي.**

هناك مجموعة من المعايير والخطوات تكمن في:

**الفرع الأول: معايير التحليل المالي:** يمكن توضيحها في نقاط التالي:

أولاً: خصائص معايير التحليل المالي<sup>(1)</sup> :

- ❖ أن يكون المعيار واقعيًا ويمكن تنفيذه .
  - ❖ أن يتصف بالاستقرار النسبي بمعنى أن يبقى ثابتًا لا يتغير من فترة لآخرى.
  - ❖ أن يكون المعيار واضحًا ويتصف بالبساطة وسهولة الاستخدام وأن لا يكون له أكثر من تفسير.
- ثانياً: استخدام معايير التحليل المالي: يمكن استخدامها في النقاط التالية<sup>(2)</sup>:

- ❖ تفسير الظواهر المالية المختلفة وإعطائها وصفاً كمياً.
- ❖ تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة.
- ❖ تحليل أداء المؤسسة المالي.
- ❖ كشف الانحراف.
- ❖ قياس النتائج الفعلية إلى النسب المعيارية.

ثالثاً: أنواع معايير التحليل المالي: وتكمن أنواع معايير التحليل المالي في :

- **المعيار المطلق ( المنطقي ):** وهي المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التحليل المالي والتي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المنشأة ونوع الصناعة والظروف السائدة.
- **المعيار الصناعي:** ويتم التوصل إلى هذا المعيار من خلال متوسط الحسابي لنسب مجموعة من الشركات والمؤسسات وحتى أنه يمكن إستعمال هذا المعيار بنجاح وأن تكون نتائجه مقنعة ومناسبة لا بد أن تتوفر فيه الخصائص التالية :
- أن تكون الشركات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة .

(1) أيمن الشنطي وعامر شقر، مرجع سابق، ص 180.

(2) هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، ط 1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2000، ص 173



- أن تكون الشركات موضوع الدراسة ذات حجم واحد.
- أن تكون الشركات موضوع الدراسة في منطقة جغرافية معينة .
- أن تستخدم الشركات موضوع الدراسة نفس النظم المحاسبية.

**المعيار الإتجاهي (التاريخي):** وهي نسبة معدلات خاصة بالشركات في الماضي وتستخدم في الحكم عن مستوى الشركات في الحاضر والمستقبل بالمقارنة بين النسب والمعدلات الحالية مع النسب في الماضي وعلى ضوء المقارنة يمكن اكتشاف الانحرافات والحكم على مستو الأداء لهذه الشركات.

**المعيار المخطط أو المستهدف أو المعيار الوضعي:** نسبة أو رقم يوضع عادة من قبل لجان متخصصة في الإدارة لاستخدامه في قياس الأنشطة معينة من خلال المقارنة بين هذا المعيار المتوقع تحقيقه وبين ما تم تحقيقه فعلا وذلك من خلال فترة زمنية محددة.

### الفرع الثاني: خطوات التحليل المالي.

تتم عملية التحليل المالي وفقا للخطوات التالية<sup>(1)</sup> :

1. **مرحلة التصنيف:** يقوم المحلل في هذه المرحلة الابتدائية بتصنيف الأرقام التي تحتويها القائمة المالية لأكثر من فترة المحاسبية ثم يقوم بتجزئتها إلى جزئين هما الأصول والخصوم، ثم توضع في مجموعات محددة ومتجانسة حتى يتمكن من معالجتها.

2. **مرحلة المقارنة:** بغية اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف العناصر الأصول والخصوم والمركز المالي وتحري أسباب قيام هذه العلاقة.

3. **مرحلة الاستنتاج:** بعد التصنيف والمقارنة يقوم المحلل بالبحث عن الأسباب والحكم على المركز المالي للشركة وتقديم الاقتراحات.

### المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي.

ويتضح من خلال:

### الفرع الأول: مجالات التحليل المالي:

ويستعمل التحليل المالي في المجالات التالية<sup>(2)</sup>:

(1) جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2001، ص 79.

(2) أيمن الشنطي وعامر شقر، مرجع سابق، ص 127. 128.

1. **التحليل الائتماني:** الذي يقوم بهذا التحليل هم المقرضين وذلك بهدف التعرف على الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها.
2. **التحليل الاستثماري:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي والذي يقوم به المستثمرون من أفراد وشركات حيث ينصب إهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق المجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس الربحية وسيولة المؤسسة.
3. **تحليل الاندماج والشراء:** ينتج عن هذا التحليل تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معاً، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما، ويستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المنوي شرائها كما يعدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل.
4. **التخطيط المالي:** يعتبر التخطيط المالي من أهم الوظائف للإرادات وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور بأداء المؤسسة المتوقع في المستقبل وهنا تلعب أدوار التحليل المالي دوراً هاماً في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع في المستقبل.
5. **الرقابة المالية:** تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقاً للمعايير والأسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.
6. **تحليل تقييم الأداء:** هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، يعتبر تقييم الأداء في المنشأة من أهم الاستعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المنشأة على السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات، أما للجهات التي تستفيد من هذا التقييم فهي إدارة المنشأة والمستثمرون والمعرضون والجهات الرسمية وبيوت الخبرة المالية.

### الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

من أهم هذه الفئات ما يلي<sup>(1)</sup>:

1. **الدائنون:** وتنقسم إلى قسمين هما:

<sup>(1)</sup> محمد مبروك أبو زيد، التحليل المالي، ط2، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 29، 34.

– **الدائنون قصيري الأجل والموردون:** يهتمون بتحليل ودراسة العناصر الأصول والخصوم المتداولة، أي المركز النقدي الجاري ورأس المال العامل للشركة .

– **الدائنون طويل و الأجل:** اهتماماتهم حول قدرة الشركة على سداد الالتزامات القائمة عليها، والفوائد المترتبة عن هذه الالتزامات ووقت استحقاقها.

**2. المستثمرون:** يمكن تقسيم المستثمرين في الشركات كذلك إلى:

**مستثمرين قصيري الأجل:** وهم من يقتنون الأسهم بغرض الاتجار بها وإعادة بيعها خلال السنة لتحقيق عوائد من وراء ذلك، وبالتالي تكون اهتماماتهم موجهة نحو الأسعار الأسهم وتقلباتها خلال الفترة القصيرة.

**مستثمرين طويل و الأجل:** وهم من يقتنون الأسهم بغرض السيطرة والاحتفاظ بتلك الاستثمارات لفترات طويلة تفوق السنة المالية، وتكون اهتماماتهم موجهة نحو معدل العائد من السهم وعلى قدرة الشركة على الاستمرار وتحقيق الأرباح.

**3. أصحاب المشروع:** هم الملاك أيا كان نوعهم وتكمن اهتماماتهم في تقييم أداء الأطراف الذين يقومون بتفويض إدارة ممتلكاتهم، ومن المؤشرات التي يتم استخدامها دراسة الهيكل المالي العام والعائد على الاستثمار والتوزيعات وكذلك دراسة السيولة ومخاطر الفشل المالي.

**4. الإدارة:** إن اهتمامات الإدارة تكمن في الوضع المالي للشركة والربحية والنمو، لذا تستخدم الإدارة الجيدة مجموعة من الطرق والأدوات والتقنيات التي تساعد في إدارة الشركة ، ويعتبر التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد هذه الأدوات المهمة ، والهدف الأول للإدارة هو فاعلية نظم رقابتها المستخدمة، والوقوف على كيفية توزيع موارد الشركة مع مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المماثلة.

**5. الجهات الأخرى:** ومن هذه الجهات:

- **إتحاد العمال :** لتقييم الوضع المالي والربحية للشركات الواقعة في نطاقها ، للوقوف على قدرة هذه الشركات إيجاد مواقع الشغل الجديدة .
- **أجهزة التخطيط والرقابة:** في ظل نظام الاقتصاد الحر يتم وضع السياسات ، وتحدد الأسعار عن طريق ديناميكية السوق الحر، ونظام الطلب والعرض ، أما الاقتصاد المركزي يستخدم التحليل المالي لغرض الحصول على بيانات والمعلومات تساعد في دراسة وتحليل الخطط السابقة ونتائجها، وكذلك في وضع خطط المستقبلية وكوسيلة من وسائل الرقابة على الشركات.
- **الغرف التجارية:** تستخدم في الغالب لغرض الحصول على البيانات عن النشاطات العديدة من الشركات والصناعات تتعلق بالأوضاع المالية، ومعدلات أداؤها وربحياتها.

- **مصلحة الضرائب:** تستخدم أدوات التحليل المالي لمراجعة عائد الضرائب ، وتحقق من صحة وموضوعية البيانات المقدمة عن طريق إجراء المقارنات مع الشركات القطاع ، ودراسة العلاقات بين بنود والإيرادات والمصروفات لنفس المشروع.
- **الإحصاء والمعلومات:** تستخدم الأدوات تحليل المالي التي تقوم بتجميع وتحليل المعلومات المحاسبية من خلال القوائم المالية لتقوم بتصنيفها ونشرها بشكل دوري.

### الفرع الثالث: نتائج التحليل المالي.

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة<sup>(1)</sup>:

**أولاً: نتائج التحليل الخارجي :** باختلاف المستعمل الخارجي تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية:

- ❖ ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- ❖ تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- ❖ تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة مؤسسة لتحمل نتائج القروض .
- ❖ الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلباً للقرض إلى البنوك الخاصة .
- ❖ اقتراح سياسات المالية لتغيير الوضعية المالية واستغلالية للمؤسسة.
- ❖ مقارنة وضعية التحليل .
- ❖ التحقق من مركز المؤسسة مع المؤسسات في نفس القطاع وإظهار أحسنها وأضعفها.

### ثانياً: نتائج التحليل الداخلي:

ويمكن للمحلل المالي داخليا أن يصل إلى النتائج التالية حسب الهدف من تحليلية:

- ❖ إعطاء حكم على تسيير المالي لفترة تحت التحليل .
- ❖ الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتمويلية وتوزيعية للفترة تحت التحليل .
- ❖ التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها مثلاً بواسطة المديونية .
- ❖ إعطاء الأحكام على مدى تطبيق توازنات المالية للمؤسسة ، وعلى المردودية فيها .
- ❖ إتخاذ القرارات حول الاستثمار ، أو تمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال .

<sup>(1)</sup> ناصر داداي عدون، مرجع سابق، ص 12. 13.

- ❖ وضع المعلومات متوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة .
- ❖ وضع المعلومات أو نتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية.

### المطلب الثالث : أدوات وطرق التحليل المالي.

#### الفرع الأول: أدوات التحليل المالي.

على المحلل المالي إستعمال أدوات محددة تمكنه من الوصول أهداف المرجوة تتمثل هذه الأدوات في<sup>(1)</sup>:

**1. تحليل الهيكل المالي:** الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المال والمردودية والملاءة المالية ، بالاعتماد على منظور الذمة المالية { مبدأ السيولة والاستحقاق } أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل .

**2. تقييم النشاط والنتائج :** يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة لنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية ، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة لتسيير، التي هي عبارة عن أرصدة تبين مختلف المراحل تشكل النتيجة وأسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

**3. تقييم المردودية :** هي وسيلة تمكن من المقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمة في تحقيقها، وهي المؤشرات الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها .

**4. تحليل تدفقات المالية:** يمثل التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي وتحليل الذمي، حيث يمكن من تحليل التوازن المالي و الوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الإستراتيجي التي تساعد في إتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة .

#### الفرع الثاني : طرق التحليل المالي.

وتكمن بتوضيح نوع التحليل المتبع أثناء التشخيص المالي كما يلي<sup>(2)</sup>:

**1. التحليل المالي التطوري:** يقوم هذا التحليل على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية على أساسها يمكن تقدير الوضعية المستقبلية، ويتطلب هذا التحليل نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال، ويرتكز هذا التحليل على العناصر التالية:

(1) إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي، ط1، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006، ص 52، 53.

(2) المرجع نفسه ، ص 49، 50.

- **تطور النشاط:** من خلال التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج المحاسبية مع مراقبة هياكل التكاليف الذي من يتناسب مع تطور النشاط .
  - **تطور أصول المؤسسة :** الأطول هي مجموعة الإمكانية المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة نشاطها ، وتطورها لبيين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعد مؤشرا عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو ، البقاء أو الانسحاب من السوق .
  - **تطور هيكل دورة الاستغلال:** يتكون هذا الهيكل من العملاء ، الموردين المخزونات ، وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ، ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها ينمو النشاط (الارتفاع في رقم الأعمال) من اجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية .
  - **تطور الهيكل المالي :** يتشكل هيكل المؤسسة من المصادر تمويل المؤسسة ويمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية
  - **تطور المردودية:** تعد المردودية ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية ، واحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتحليل المالي التطوري ، وذلك عن طريق نسبة المردودية والية اثر الرافعة المالية .
- 2. التحليل المالي المقارن:** هو التشخيص الذي يعتمد على مقارنة الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن مع المؤسسات الناشطة في نفس القطاع وفي نفس السوق أي الخاضعة لنفس الشروط الخاضعة لها المؤسسة محل الدراسة .
- 3. التحليل المالي المعياري:** هو امتداد للتحليل المقارن إلا أنه بدل من مقارنة وضعية المؤسسة مع المؤسسات الأخرى فإننا نلجأ إلى المقارنة مع معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة .

## المطلب الرابع: تقييم الأداء التحليل المالي.

تتعدد المفاهيم بخصوص تقييم أداء الشركات ، لكن كما هو معلوم تكتسي هذه العملية أهمية كبيرة في عملية إتخاذ كافة الإجراءات وتحديد القرارات ، التي تساهم في زيادة أرباح الشركة وما يتبع ذلك من إجراء توزيعها على أصحاب الأسهم، حيث أن هذه العملية الأخيرة ستترتب عليها زيادة سعر السهم العادي أي زيادة ثروة الملاك وكذا زيادة قيمة الشركة.

### الفرع الأول: مفهوم تقييم أداء المؤسسة.

من أهم المفاهيم نجد التعاريف التالية (1):

**1. تعريف الأول:** هي عبارة عن مجموع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها، من قبل الشركة ، مع دراسة مدى تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابعة أو خلال فترة زمنية محددة، عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف و المتحقق من أهداف بالإستناد إلى مقاييس ومعايير معينة.

**2. التعريف الثاني:** هو عبارة عن تساؤلات التي تهدف إلى التعرف على مدى الإلتزام بالخطط الموضوعية ، حيث تعتبر عملية جزئية لنطاق نشاط إداري أوسع وأشمل وهو الرقابة على الأداء ، التي تستهدف التحقق مما يتوجب إنجازه مع إبراز درجة الانحراف عن هذا المستهدف.

مما سبق يمكن وضع تعريف شامل لعملية تقييم الأداء ، هي عبارة عن مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الشركة في إدارة أنشطتها في مختلف جوانبها الإدارية، الإنتاجية، التقنية، التسويقية، التخطيطية، خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة، مع إبراز مدى قدراتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى، إضافة إلى درجة نجاحها في التقدم على صناعات المثيلة، وذلك عن طريق تغلبها على الصعوبات تعارضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجا وتطور في مجال عملها.

(1) فاضل علي، مقال حول التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء، الموقع الإلكتروني للأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2006، ص 32.

### الفرع الثاني: أهمية عملية تقييم الأداء.

تكتسي هذه العملية أهمية كبيرة تتمثل في<sup>(1)</sup>:

- عملية تقييم الأداء تفصح عن مدى قيام الوحدات والأقسام بوظائفها بأكمل وجه .
- عملية تقييم الأداء ترتبط بالتخطيط حيث أنها توضح مدى كفاءة التخطيط عندما يطبق الأفراد مهامهم على أكمل وجه .
- عملية تقييم الأداء تعد كمحاولة لتجاوز القصور الذي قد يحصل في عملية التخطيط المالي لشركة .
- كما تساعد عملية التقييم الأداء على :
  - توجيه العاملين للقيام بأعمالهم .
  - توجيه الإشراف للإدارة العليا .
  - توضح سير العمليات الإنتاجية .
- يساعد على التنسيق بين مختلف أوجه النشاط في الشركة ، حيث تتكامل الإدارات الشركة الفرعية كالإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد .
- عملية التقييم الأداء هامة وضرورية من اجل معرفة مدى تحقيق المشروع الاقتصادي لخطته وأهدافه.
- عملية تقييم الأداء هي في حقيقتها جزء من العملية الرقابية وهناك الكثير من يرى على أن عملية تقييم الأداء هي جزء من العملية الرقابية .

### الفرع الثالث : طرق تقييم الأداء.

تعرف على أبرز الطرق في تقييم الأداء<sup>(2)</sup>:

- ❖ **طريقة قائمة المعايير الخاصة بالتقييم:** تعتبر من أثر الطرق شيوعا وذلك لسهولة تصميمها وبساطة استخدامها، حيث تعتمد على تحديد المعايير الخاصة بالتقييم وتحديد مدى توافق هذه المعايير مع أداء الفرد ويتم ذلك من خلال مقياس يحتوي على مستويات المختلفة التي تظهر مدى التوافق معيار مع الأداء بالأرقام، حيث يتم جمع أرقام :ل معيار لإظهار مستوى أداء الفرد.

<sup>(1)</sup> فؤاد مجيد الكرخي، تقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية، ط 01، دار المناهج للنشر ، عمان ، الأردن، 2001، ص 92.

<sup>(2)</sup> د. أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، دار الجامعية، الإسكندرية ، 2014، ص 419.



❖ **طريقة الإعتماد على الترتيب البسيط:** تعتبر هذه الطريقة بسيطة وسهلة في تطبيقها ، حيث يقوم الرئيس المباشر بالعمل على ترتيب مرؤوسين تنازليا أي من الأحسن إلى الأسوأ ، دون الإعتماد على المعايير وإنما يتم على أساس الأداء الكلي للأفراد .

❖ **طريقة المقارنة بين الأفراد:** وهذه الطريقة مناسبة فقط لمنظمات التي تحتوي على عدد بسيط من الموارد البشرية حيث تتم هذه الطريقة بناء على المقارنة بين أداء الموظفين ، حيث كلما كان تفضيل لموظف معين مقارنة بالموظف آخر فإن ذلك يزيد من رصيد الموظف الذي يجعل المنظمة متمسكة به أكثر .

❖ **طريقة إدارة الأهداف :** في هذه الطريق يتم الإعتماد فقط على ماهية النتائج التي خرج بها العاملون دون الالتفات إلى طبيعة سلوكهم أو صفاتهم وذلك من خلال :

- تحديد الأهداف ونتائج المنظمة المطلوب تحقيقها من قبل العاملين والتي بناء عليها يمكن قياس تقييم أداء الفرد، حيث عادة ما يجتمع الرئيس المسؤول عن القسم مع المرؤوسين لتحديد الأهداف ومدة الزمنية اللازمة لإنجاز الأهداف خلالها.
- متابعة المرؤوسين أثناء قيامهم بالمهام المنوطة بهم لتحقيق النتائج ، بالإضافة إلى التأكد من عدم وجود معيقات خارجة عن سيطرتهم .
- بعد استخلاص النتائج تبدأ مرحلة المقارنة بين الأهداف التي تم وضعها في البداية مع الأهداف الفعلية المنجزة وتحديد ما إذا كان الانحراف عن الأهداف إيجابيا أم سلبيا.

#### الفرع الرابع : أهداف عملية تقييم الأداء

تتعدد هذه الأهداف حيث يمكن تلخيصها في :

- ✓ معرفة مستوى انجاز الشركة للوظائف المكلفة بأدائها مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها .
- ✓ الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط الشركة ، وإجراء تحليل الشامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلاقيها مستقبلا .
- ✓ تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الشركة عن مواطن الخلل والضعف في النشاط التي تقوم به، وذلك من خلال قياس الإنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية ، وتحديد انجازاته سلبا أو إيجابا، الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع المستوى أداء الوحدة<sup>(1)</sup>.

(1) نادر أبو شيخة ، مقال حول كفاية الإنتاجية ووسائل تحسينها في المؤسسات العامة ، المنظمة العربية القاهرة، 1982.

- ✓ تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتنا في المسار الذي يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة، حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن الميزانية والتقدير غير الواقعية .
- ✓ الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر وبتكاليف أقل وبنوعية أفضل .
- ✓ تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء، ابتداءً بمشروع الشركة ، ثم الصناعة في القطاع وصولاً إلى التقييم الشامل .
- ✓ تقديم تصورا عاما للإدارة العليا للبلاد عن أداء مختلف الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، وهذا ما يمكنها من إجراء مراجعة تقييمية شاملة تساعد على الارتقاء بالإدارة الاقتصادية نحو الأفضل .
- ✓ تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي تقدمها عملية تقييم الأداء، ما يمكنها على تحقق من قيام الشركات العمومية بنشاطها بكفاءة عالية ، وانجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب، حيث تقدم التقارير مختلف المعلومات بشكل أفضل حتى تستخدمها في تطوير وتتبع متطلبات الإدارة الاقتصادية والمالية لمختلف الشركات .

## المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة.

سننظر في هذا المبحث إلى الدراسات العلمية السابقة التي عالجت التحليل المالي من زوايا مختلفة بالإضافة إلى مميزات دراستنا .

## المطلب الأول : الدراسات السابقة .

1. الدراسة ل" عادل عشي " مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية قياس وتقييم، جامعة خيضر بسكرة سنة 2002، هذه الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية من إعداد الطالب عادل عشي جامعة خيضر بسكرة سنة 2002، تمت متغيرات الدراسة في الأداء المالي و المؤشرات والمعايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات والمعايير تقييم الأداء ، وتمحورت الإشكالية في : ما هو دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ؟

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أداء المؤسسة الإقتصادية والعوامل المتحكمة فيها ومحاولة معرفة عملية التقييم ومراحلها ، ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات اقتصادية، محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك تفسيرها وتطبيقها في إحدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية .

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة يمكن القول بأن مفهوم الأداء يختلف باختلاف الجهة أو القطب المحدد له فينظر قطب العملاء إلى أداء المؤسسة في قدرتها على توفير السلع والخدمات التي تشبع رغباتهم بأسعار معقولة ،وينظر المهنيين أو الموظفين إليه في قدرة المؤسسة على ضمان استمرارية العمل وفي جو ملائم، وينظر قطب الدولة إليه في قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج مالية جيدة وهذا لرفع حصيلة الضرائب والمساهمة في زيادة الدخل القومي،وينظر قطب المسيرين إلى الأداء في الكفاءة والفعالية ،حيث تسعى المؤسسة على تحقيق النتائج بأدنى التكاليف، والفعالية هي قدرة المؤسسة على بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدما من جهة أخرى ،والإجراء الجيد لهذه العملية يقدم للمؤسسة مجموعة من الفوائد التي من شأنها أن تحسن من تسيير المؤسسة ، كما لا يمكن أن تقوم قائمة للتقييم الجيد للأداء إذا لم يحسن المسيرين إختيار وانتقاء المعايير والمؤشرات التي تعكس أداء المؤسسة .ومن أجل تخطي هذه إشكالية يمكن الإعتماد على إحدى الطرق التي تساعد على تحديد المعايير والمؤشرات ،من بين جملة من الطرق نذكر الطريقة التي مضمونها ما يلي : تحديد

الأهداف والمهام الأساسية ، تحديد عوامل النجاح ، إيجاد المؤشرات التي تسمح بضبط أو مراقبة عوامل النجاح.

2. الدراسة لـ "بن خروب جليلة" مذكرة ماجستير في علوم التسيير، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات، جامعة محمد بوقرة بومرداس سنة 2009، تمت دراسة حالة في المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات في الفترة (2005.2008) ، وتمحورت الإشكالية في : إلى أي مدى تساهم المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات ؟

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعلومات الداخلية ومحاولة الإطلاع على كيفية توظيف هذه المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية .  
ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن القوائم المالية تنتج عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقيدها قائمتين هما الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق حسب المخطط المحاسبي الجزائري ، إن النظام المحاسبي المالي SCF يشكل تغييرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية لتقديم وضعيتها المالية بكل شفافية ، القياس المقارن هو عملية منظمة تقوم بموجبها المؤسسة بمقارنة أدائها مع أداء المؤسسات الرائدة في مجال نشاطها والاختلاف في عرض القوائم المالية وطرف الإفصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر مباشر على مستخدميها .

3. الدراسة السابقة : لـ "علاق فاطمة " ، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة " ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التدقيق المحاسبي، تخصص علوم التسيير، كلية علوم التسيير، جامعة حمه لخضر بالوادى، سنة 2015 .

لقد عالجت الموضوع التحليل المالي من عدة جوانب.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية في المؤسسة، لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، اعتمد الباحث في جميع البيانات المتعلقة بالموضوع وذات صلة، ومن أهم نتائج هذه الدراسة :

- ✓ يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها .
- ✓ يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتجنبها ونقاط القوة لتعزيزها .
- ✓ لا بد للمسير المالي التحكم في آلياته ومعرفة أساسيات القرار (الخطوات والأساليب)، مع التحلي بصفة متخذ القرار وهذا كله لصالح المؤسسة.

4. الدراسة ل "اليمين سعاد" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات تخرج الماجستير، استخدام التشخيص المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها ، جامعة باتنة ، 2009، دراسة إذا ما كان التشخيص المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة العلية . سطيف خلال الفترة (2004.2006)، وتمحورت الإشكالية في هل يعتبر الأداء المالي كافية للوصول إلى الحقيقة للوضع المالية للمؤسسة ؟ وتحديد المشاكل التي تعاني منها ؟

وهدفت الدراسة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة، وإبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد القرارات الإدارية والتعرف المالي للمؤسسة. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن التقييم الأداء أمراً ضرورياً من خلال أهم الأدوات التحليل المالي ومن خلاله يستطيع المقيم تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الانتباه إلى نقاط الحساسية التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار ، كما تمثل المرأة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات لأن عملية التقييم الأداء يسعى من خلالها المقيم للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة تشكو من نقص وتدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الإهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضع المالية انطلاقاً من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية .

5. الدراسة ل "جابر" التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء :دراسة تحليلية للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية ، 2006، هدفت الدراسة إلى قراءة البيانات المالية لشركة الخزف بالسعودية ، لإبراز أن التحليل المالي وسيلة من وسائل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ، كما اعتمدت الدراسة منهجين النظري والعلمي من خلال استبيانات ووزعت على المبحوثين ، وقد أجريت الدراسة في السعودية .

وتوصلت الدراسة إلى عدد من نتائج أبرزها :

1. تحلل وظيفة تقييم الأداء في الوحدات الإقتصادية موقعا مهما ، وذلك بالوقوف على نقاط القوة والضعف في أدائها ومعالجتها.

2. أن مستوى التطور في الوحدات الاقتصادية حتما إلى خلق تطور اقتصادي و إجتماعي كبير وذلك بتوفير فرص العمل، وكذلك مساعدة المستثمرين في إتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في أسهم وسندات الشركة .
3. تبين من الدراسة أن مفهوم محتوى إعلامي القوائم المالية هو مفهوم واسع لذلك فإن عملية الإفصاح تمثل خطوة أولية تعقبها القوائم المالية، ولمعرفة ما تحويه من معلومات محاسبية لا بد من قيام المحلل المالي (كخطوة لاحقة ) لعملية التحليل للوصول إلى قيمة المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية .
4. لقياس المحتوى الإعلامي بطريقة كمية، وذلك عن طريق استخدام التغيير في المؤشرات المالية يكون ذا فائدة كبيرة للمتعاملين في السوق المالية ،لأن هذه المؤشرات تقدم معلومات واضحة في تقييم أداء الشركة والحكم على أسعار أسهمها المتداولة في السوق .
5. أظهرت نتائج التحليل الإعلامي لمتغيرات المحتوى الإعلامي للقوائم المالية لشركة الخزف بالسعودية تقدما ملحوظا في السنوات الأخيرة بالنسبة لتحسين مؤشرات الربحية والتمويل .
6. إن الأرباح الصافية لسنة(2005) بالرغم من أنها انخفضت عن الأرباح الصافية لسنة (2004) بنسبة (21بالمائة ) إلى أن الباحث من جانب آخر أن سنة (2004) قد زادة عن (2003) بنسبة 244بالمائة أي أن الزيادة في الأرباح تلك كانت غير طبيعية (على الأقل لا تتناسب مع تدرج تحقيق الأرباح لسنوات السابقة ) لذلك ما تحقق سنة 2005 يعتبر نتيجة أداء الشركة بصورة طبيعية لعملها ،أو أنه نتيجة الأداء الكفاء لعملها .

### ثانيا : الدراسة باللغة الأجنبية

6. دراسة ( Donates pilinku )، Vytautas Boguslauska ، 2009، بعنوان :

#### ▪ The Short-Run Relationship Between Stock Market Prices And Macroeconomic Variables In Lithuania :An Appliction Of The Impulse Response Function

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة ما بين سوق الأسهم وعوائد الاقتصاد الكلي ،خلال السنوات القليلة الماضية ، وقد تمت الاستفادة من كثير من الدراسات التحليلية للقوائم المالية ، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج منها أن تحديد أسعار الأوراق المالية يتم من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ،وهذا يعني أنه يمكن التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي تبعا لجملة متغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي ،وكذلك النقود المعروضة لها أثر إيجابي قوي على الأسهم .

### المطلب الثاني: مميزات هذه الدراسة.

- وتأتي دراستنا هذه لمعالجة التحليل المالي لمعالجة الموضوع من زاوية مختلفة وهي كما يلي:
- ✓ يعتبر التحليل المالي الوسيلة المثالية التي تمكن أي مؤسسة عند إتباعها من تشخيص وتقييم وضعيتها المالية، فتسارع بذلك إلى تحسينها إذا كانت تمر بعجز مالي أو تسعى إلى المحافظة عليها وتطويرها إذا كانت تتمتع باستقرار المالي.
  - ✓ للتحليل المالي دور فعال في مواجهة الأزمات التي يمكن للمؤسسة أن تواجهها.
  - ✓ التحليل المالي هو عملية يمكن من خلالها تحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة.
  - ✓ التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات المستنيرة لأجل تعزيز الإتجاهات الإيجابية في المؤسسة، ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص المتوقع في السيولة.

### ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة .

تتضح مميزات الدراسة الحالية من خلال مقارنتها مع الدراسات السابقة وكما هو مبين بالجدول التالي :

#### جدول رقم 1: مقارنة الدراسات السابقة والحالية.

الدراسات السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة السابقة الأولى	<p>. تمثلت أوجه التشابه بين الدراسة محل البحث مع الدراسة السابقة في :</p> <p>✓ أنا كلتا الدراستين اعتمدنا على المنهج الوصفي .</p> <p>أنا كلتا الدراستين تهدفان إلى تقييم الأداء المالي بالاعتماد على بعض المؤشرات والمعايير .</p>	<p>✓ . تمثلت أوجه الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة محل البحث في :</p> <p>✓ تمثلت عينة هذه الدراسة في مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة ،أما بالنسبة لعينة الدراسة التي سنقوم بها فتمثلت في مؤسسة ملبنة عريب .</p> <p>اختلاف في الأدوات المستخدمة في التقييم .</p>

<p>. تمثلت أوجه الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة محل البحث في :</p> <p>✓تختلف في الأهداف المتوقع الوصول إليها.</p> <p>✓ركزت هذه الدراسة على القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى ،أما بالنسبة التي نقوم بها ركزت على أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة .</p> <p>✓ تمثلت عينة هذه الدراسة في المؤسسة لإنجاز القنوات ،أما بالنسبة لعينة الدراسة التي سنقوم بها تمثلت في مؤسسة ملبنة عريب.</p>	<p>. تمثلت أوجه التشابه بين الدراسة محل البحث مع الدارسة السابقة في :</p> <p>✓ أنا كلتا الدراستين اعتمدنا على المنهج الوصفي.</p> <p>✓ أن كلتا الدراستين تهدف إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة .</p>	<p>الدراسة السابقة الثانية</p>
<p>. تمثلت أوجه الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة محل البحث في :</p> <p>✓ تمثلت عينة هذه الدراسة في مؤسسة سونلغاز بالوادي ، أما بالنسبة لعينة الدراسة التي سنقوم بها فتمثلت في مؤسسة ملبنة عريب .</p> <p>✓ هذه الدراسة ركزت على العلاقة بين المحيط المالي للمؤسسة والوظيفة المالية، أما بالنسبة إلى الدراسة التي قمنا بها ركزت على تشخيص الوضعية المالية .</p>	<p>. تمثلت أوجه التشابه بين الدراسة محل البحث مع الدارسة السابقة في :</p> <p>✓ أنا كلتا الدراستين اعتمدنا على المنهج الوصفي.</p> <p>✓ أنا كلتا الدراستين ركزتا على تحديد وبيان دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات الإدارية والمالية في المؤسسة.</p>	<p>الدراسة السابقة الثالثة</p>
<p>. تمثلت أوجه الاختلاف بين الدراسة السابقة</p>	<p>. تمثلت أوجه التشابه بين الدراسة محل البحث مع</p>	<p>الدراسة</p>



<p>والدراسة محل البحث في :                  ✓ تمثلت عينة الدراسة في المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة العلمية .                  سطيف ،أما بالنسبة لعينة دراستنا فتمثلت في مؤسسة ملبنة عريب .                  ✓ هذه الدراسة عمت تقريبا بجميع الأدوات التحليل المالي ودورها في ترشيد القرارات، أما بالنسبة للدراسة التي سنقوم بها ركزت على بعض أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة فقط.</p>	<p>الدراسة السابقة في :                  ✓ أنا كلتا الدراستين اعتمدنا على المنهج الوصفي.                  ✓ أنا كلتا الدراستين تهدفان إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي .</p>	<p>السابقة الرابعة</p>
<p>. تمثلت أوجه الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة محل البحث في :                  ✓ تمثلت عينة الدراسة في المؤسسة الخزف بالسعودية ،أما بالنسبة لعينة دراستنا فتمثلت في مؤسسة ملبنة عريب .                  ✓ هذه الدراسة ركزت على التحليل الإعلامي للقوائم المالية كخطوة أساسية في السوق المالي ،أما بالنسبة للدراسة التي سنقوم بها ركزت عن الإفصاح عن القوائم لاتخاذ القرارات</p>	<p>. تمثلت أوجه التشابه بين الدراسة محل البحث مع الدراسة السابقة في :                  ✓ أنا كلتا الدراستين اعتمدنا على المنهج الوصفي.                  ✓ أنا كلتا الدراستين تهدفان إلى تبيان أن التحليل المالي وسيلة للإفصاح.</p>	<p>الدراسة السابقة الخامسة</p>
<p>. تمثلت أوجه الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة محل البحث في :                  ✓ تمثلت عينة الدراسة في المؤسسة السوق المالي (الأسهم والسندات)، أما بالنسبة لعينة دراستنا فتمثلت في مؤسسة ملبنة.                  ✓ هناك اختلاف في الأدوات التحليل المالي</p>	<p>. تمثلت أوجه التشابه بين الدراسة محل البحث مع الدراسة السابقة في :                  ✓ أنا كلتا الدراستين اعتمدنا على المنهج الوصفي.                  ✓ أن كلتا الدراستين ركزت على تحليل القوائم المالية .</p>	<p>الدراسة السابقة السادسة</p>

<p>المعتمدة في التحليل</p> <p>✓ هدفت هذه الدراسة لإبراز تحليل العلاقة بين سوق الأسهم وعوائد الاقتصاد الكلي، أما بالنسبة لدراستنا هو إبراز دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.</p>	
--	--

### خلاصة الفصل الأول:

مما سبق لاحظنا أن أهمية التحليل المالي قد تعاظمت أكثر، خاصة مع ظهور مستجدات مالية جديدة، هذا الشيء يتطلب استخدام أنواع جديدة من الأدوات المالية، من أجل تقييم أداء الشركات من جهة وللخروج بتقييم عادل لأسهمها من جهة أخرى، خاصة وأن المنهج التقليدي صار لا يحقق الإجماع من طرف المستثمرين وأصحاب الحقوق، نظرا لابتعاد ناتج الدراسة عن ما هو حقيقي، حيث لم تعد تعتبر بصفة حقيقية عما تعانيه الشركة من مشاكل قد تعصف في المستقبل بمختلف مشاريعها الاستثمارية والتنموية، ومن خلال هذا الفصل يمكن استخلاص ما يلي:

- ❖ يعتبر التحليل المالي أداة يستخدمها العديد من المهتمين بالتحليل المالي كالمقرضين والمساهمين والدولة وغيرهم من أجل إتخاذ قراراتهم المالية.
- ❖ يستعمل التحليل المالي لتعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، هذا ويمكن إستعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة.
- ❖ يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الإتجاهات الإيجابية في المؤسسة، ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة.
- ❖ الوثائق المحاسبية تمكن المسير المالي من تحليل بياناتها المالية للوصول إلى قرارات عقلانية نحو تحقيق أهدافها، وعلى الإدارة المالية للمؤسسة أن تستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنها من الحصول على المعلومات اللازمة للقرارات المالية.

❖ تعتبر القوائم المالية مصدر جيد للتزويد بالمعلومات حول المؤسسة ويمكن استخدام هذه المعلومات للتوصل إلى نتائج أو معلومات أكثر دقة من بياناتها المعروضة وعليه تحتل القوائم المالية دور بليغ في معرفة البيئة المؤسسة .

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

قصد تطبيق ماجاء من وصف في الجانب النظري، سنحاول في هذا المبحث من خلال أرقام ومؤشرات تطبيقية دراسة وضع للحالة المالية لمؤسسة ملبنة عريب بولاية عين الدفلى ويتم التحليل عن طريق مجموعة من المؤشرات المالية، وايضا عن طريق مجموعة من النسب المالية، وذلك لمعرفة نقاط القوة والضعف التي تساعد في إتخاذ القرارات الصائبة .

المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية.

سنقوم في هذا المطلب بإظهار الميزانية المالية المختصرة وهذا خلال السنوات: 2015-2016-2017:

1. الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015:

الجدول رقم ( 2 . 1 ): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015:(1)

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
828967058.60	<u>الموارد الدائمة</u>	727411754.72	<u>الأصول الثابتة</u>
709878541.64	. رؤوس الأموال الخاصة	852214460.86	<u>الأصول المتداولة</u>
119088517.03	. ديون طويلة الأجل	161806364.29	. مخزونات
750659156.91	<u>ديون قصيرة الأجل</u>	229700490.2	. قيم المحققة
	. ديون قصيرة الأجل	460671606.42	. خزينة الأصول
	. خزينة الخصوم		
1579626215.51	مجموع الخصوم	1579626215.5	مجموع الأصول

ومن الجدول السابق تظهر النسب المالية :

رؤوس الأموال خاصة 44.93 %	الأموال الدائمة % 52.47	الأصول الثابتة 46.04 %	
ديون طويلة الأجل 7.537 %		المخزونات 10.24 %	الأصول المتداولة
		قيم المحققة 14.54 %	% 53.96
	ديون قصيرة الأجل 47.52 %	الخبزينة 29.16 %	

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق من المؤسسة .

(1) - انظر الملحق رقم (1)

2. الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016:

الجدول رقم ( 2 . 2 ) : الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016: (1)

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
965903819.99	موارد الدائمة	873592921.13	الأصول الثابتة
873909224.95	. رؤوس الأموال الخاصة	953781457.20	الأصول المتداولة
91994594.14	. ديون طويلة الأجل	221995818.68	. مخزونات
861470559.24	ديون قصيرة الأجل	300418557.29	. قيم محققة
	. ديون قصيرة الأجل	431367081.23	. الخزينة الأصول
	. خزينة الخصوم		
1827374378.33	مجموع الخصوم	1827374378.33	مجموع الأصول

ومن الجدول السابق تظهر النسب المالية:

رؤوس الأموال خاصة % 47.81	أموال دائمة % 52.85	الأصول الثابتة % 47.80	
ديون طويلة الأجل % 5.03		مخزونات % 12.14	الأصول المتداولة
		قيم المحققة % 3.14	% 52.19
	ديون قصيرة الأجل % 47.14	الخزينة % 23.60	

المصدر: من إعداد الطالبين الطالبان بالإعتماد على وثائق من المؤسسة.

(1) - انظر الملحق رقم (2)

3 الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

الجدول رقم ( 2 . 3 ): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017: (1)

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
1166408310.7	موارد الدائمة	1034645468.12	الأصول الثابتة
1070469503.52	. رؤوس الأموال الخاصة	979370435.82	الأصول المتداولة
95938807.17	. ديون طويلة الأجل	218322759.44	مخزونات
847607593.25	ديون قصيرة الأجل	631834105.33	قيم المحققة
	. ديون قصيرة الأجل	375628639.95	الخزينة الأصول
	. خزينة الخصوم		
2014015903.94	. مجموع الخصوم	2014015903.94	. مجموع الأصول

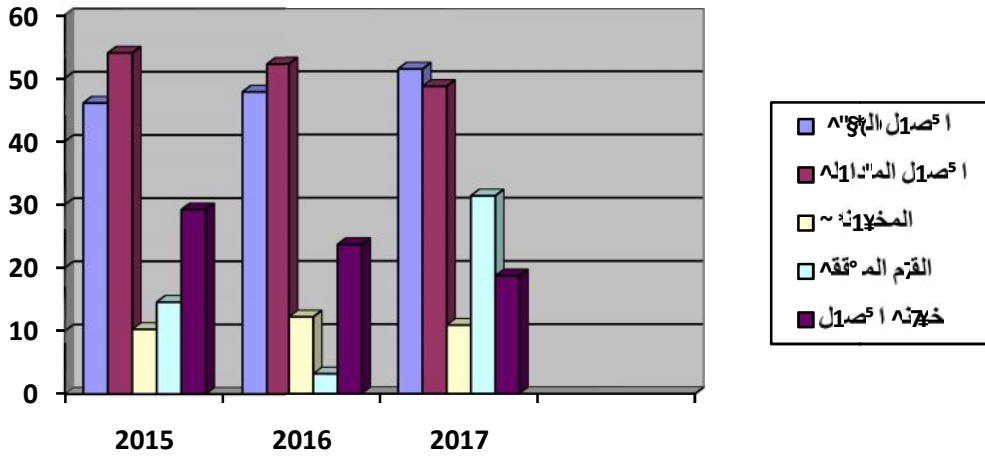
ومن الجدول السابق تظهر النسب المالية:

رؤوس الأموال خاصة % 53.14	أموال دائمة	الأصول الثابتة 51.37%	
ديون طويلة الأجل 4.77 %	%57.91	مخزونات 10.84%	الأصول المتداولة قيم المحققة 31.3% % 48.63
ديون قصيرة الأجل 42.08 %		الخزينة 18.65%	

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على وثائق من المؤسسة.

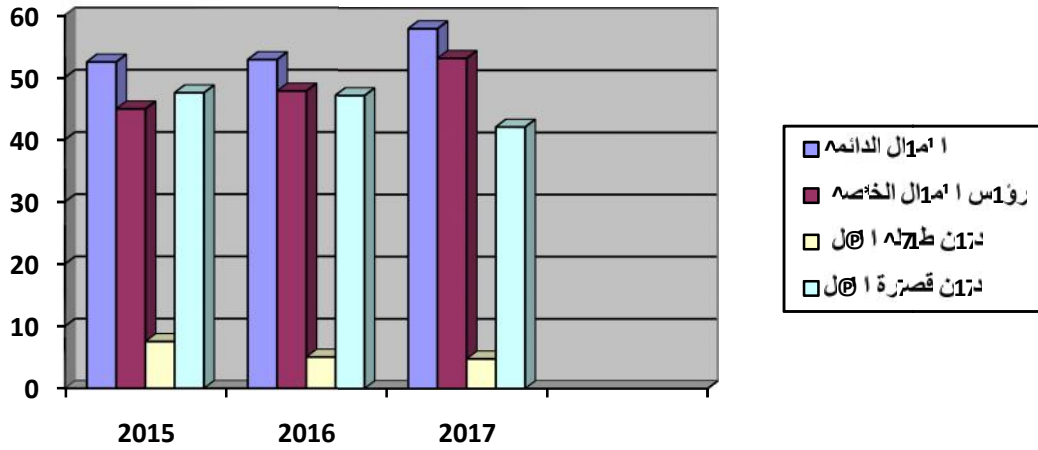
(1) - انظر الملحق رقم (3)

الشكل الرقم (2):أعمدة بيانية لأصول الميزانية المالية لسنوات 2015-2016-2017



المصدر: من الإعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق من المؤسسة .

الشكل رقم (3):أعمدة بيانية لخصوم الميزانية المالية لسنوات 2015-2016-2017



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

#### التعليق:

من خلال تقديمنا للميزانيات المالية المختصرة بالشكل السابق، نلاحظ أن نسبة الأموال الدائمة تساوي على التوالي: 52.47%، 52.85%، 57.91% للسنوات 2015-2016-2017 وبالتالي هي تغطي الأصول الثابتة التي تساوي 46.04%، 47.80%، 51.37% من مجموع الأصول. أما بالنسبة للديون قصيرة الأجل التي تساوي 47.52%، 47.14%، 42.08% فهي مغطاة بالأصول المتداولة بالنسب 53.96%، 52.19%، 48.63% من مجموع الميزانية.

المطلب الثاني: تحليل عن طريق مؤشرات التوازن المالي.

الفرع الأول: تحليل مختلف رؤوس الأموال الخاصة.

1. رأس المال العامل الدائم:

يمكن تعريفه على أنه الأموال الدائمة غير المستعملة في إطار تمويل التجهيز ويستعمل لتمويل الإحتياجات المتعلقة بدورة الإستغلال، أي يمثل الحد الأدنى من رأس المال الواجب توفره في المؤسسة لضمان استمرارية الإنتاج، ويسمى أيضا بهامش الأمان، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة<sup>(1)</sup>.

الجدول رقم ( 2 . 3 ) :حساب رأس المال العامل الدائم .

السنوات	2015	2016	2017
البيان			
الأموال الدائمة	828967058.60	965903819.99	1166408310.7
الأصول الثابتة	727411754.72	873592921.13	1034645468.1
رأس المال العامل الدائم	101555303.90	92310898.86	131762842.58

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية لمؤسسة ملبنة عريب.

التعليق:

نلاحظ أن الهيكل المالي للمؤسسة في توازن مالي دائم، وهو ما يؤكد رأس المال العامل الدائم سنة 2015، وهي الوضعية التي تعني أن الأموال الدائمة للمؤسسة تغطي مجمل الأصول الثابتة، بالإضافة إلى جزء من الأصول المتداولة، أما السنة 2016 إنخفض إلى 92310898.86 يوجه لسداد ديون قصيرة الأجل عند موعد إستحقاقها. أما في سنة 2017 إرتفع إلى 131762842.58.

وهي أحسن وضعية بالنسبة لأي مؤسسة إقتصادية، والتي تدل على توافق وتجانس بين الأجل إستحقاق الأموال الدائمة والعائد المحقق المتوقع من إستخدام هذه الأموال في تمويل الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان.

2. رأس المال العامل الخاص:

(1) ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1997، ص:45.



يمكن تعريفه على أنه مدى إكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة دون الإستعانة بالموارد الأجنبية ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}^{(1)}$$

الجدول الرقم ( 2 . 4 ): حساب رأس المال العامل الخاص .

السنوات	2015	2016	2017	البيان
	709878541.64	873909224.95	1070469503.52	الأموال الخاصة
	727411754.72	8735921.13	1034645468.12	الأصول الثابتة
	- 17533213.1	865173303.82	35824035.4	رأس المال العامل الخاص

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية لمؤسسة ملبنة عريب .

التعليق:

نلاحظ أن خلال السنتين 2015 أن رأس المال العامل الخاص سالب 17533213.1-، وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، وعليه تلجأ إلى الديون القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل، مما يؤدي إلى زيادة في الأعباء والتكاليف التي تتحملها المؤسسة، أما في السنتين 2016.2017 نلاحظ أن قيمة رأس المال الخاص موجبة خلال السنتين هذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية، وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الإستثمارات الرأسمالية هي مصادر داخلية وهو مؤشر إيجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية .

### 3 . رأس المال العامل الإجمالي :

ويقصد به مجموع عناصر الأصول التي سرعة دورانها أقل من سنة، والتي تشمل كل من قيم الإستغلال والقيم المحققة والجاهزة، وبحسب بالعلاقة التالية<sup>(2)</sup>:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{ديون قصيرة الأجل} + \text{رأس المال العام الدائم}.$$

(1) ناصر داددي عدون، مرجع سبق ذكره، ص:45.

(2) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص:83.

الجدول الرقم ( 2 . 5 ): حساب رأس المال العامل الإجمالي.

2017	2016	2015	السنوات البيان
847607593.25	91994594.14	750659156.91	ديون قصيرة الأجل
546038576.67	957167898.86	101555303.90	رأس المال العامل الدائم
1393646169.9	1049162493	852214460.80	رأس المال العامل الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية لمؤسسة ملبنة عريب .

التعليق:

نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال 3 سنوات، لكن بشكل متذبذب، إنخفض سنة 2016 ب 1049162493 مقارنة بالسنة 2015، ويرجع هذا إنخفاض إلى إعتماد المؤسسة على الديون قصيرة الأجل، أما في سنة 2017 إرتفع ويرجع ذلك لإرتفاع رأس المال العامل الدائم، وهذا يدل على إمتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة .

#### 4. رأس المال العامل الأجنبي:

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد مالية ضرورية لتنشيط العملية الإستغلال وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي + رأس المال العامل الخاص.

الجدول رقم ( 2 . 6 ): حساب رأس المال العامل الأجنبي.

2017	2016	2015	السنوات البيان
1393646169.9	1049162493	852214460.80	رأس المال العامل الإجمالي
35824035.4	865173303.82	- 17533213.1	رأس المال العامل الخاص
1429470205.3	1914335796.8	869747673.9	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية لمؤسسة ملبنة عريب .

التعليق:

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي منخفضة مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة مستقلة مالياً أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها، وكذلك القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على قروض إضافية وبسهولة .

#### 5. إحتياج رأس المال العامل:

ويقصد به رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في ذلك التاريخ بمعنى أنه يمثل رأس المال العامل الذي يحقق هامش الأمان ويعبر عنه بالعلاقة التالية

إحتياج رأس المال العامل = (مخزونات + قيم محققة) - (ديون قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية)<sup>(1)</sup>.

الجدول رقم ( 7.2 ): حساب إحتياج رأس المال العامل.

السنوات البيان	2015	2016	2017
مخزونات	161806364.29	221995818.68	218322759.44
قيم محققة	229736490.15	300418557.29	385419036.43
ديون قصيرة الأجل	750659156.9	861470559.24	847607593.25
تسبيقات بنكية	-----	-----	-----
إحتياج رأس المال العامل	-359116302.4	-339056183.2	-243865797.3

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية لمؤسسة ملبنة عريب .

#### التعليق:

نلاحظ أن إحتياج رأس المال العامل سالب خلال السنوات 2015-2016-2017، حيث قدر سنة 2015 با 359116302.4 -، أما سنة 2016 فقدر ب 339056183.2 -، أما في سنة 2017 فقدر ب 243865797.3 - وهذا يعني أن إحتياج الدورة أكبر من الموارد المتاحة، أي أن المؤسسة غير قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل، وذلك بالسبب قلة سيولتها الناتجة عن البطء في حركة بعض المخزونات وطول التحصيل بعض حقوقها لدى الغير.

#### 6. الخزينة:

(1) ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص:45.

ويقصد بها على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الإستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل الدائم} - \text{إحتياج رأس المال العامل.}^{(1)}$$

الجدول رقم ( 2 . 8 ): حساب الخزينة.

السنوات	2015	2016	2017
رأس المال العامل	101555303.90	957167898.86	546038576.67
إحتياج رأس المال العامل	- 359116302.4	-339056183.2	-243865797.3
الخزينة	460671606.3	1296224082.1	789904373.97

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية لمؤسسة ملبنة عريب .

التعليق:

وضعية الخزينة موجبة وهذا خلال السنوات 2015-2016-2017 حيث قدرت سنة 2015 با 460671606.3 لتصل إلى 1296224082.1 خلال سنة 2016، أما في 2017 فقدرت 789904373.97 وتبين أن هناك فائض في السيولة النقدية وهي وضعية حسنة بالنسبة إلى المؤسسة إلا أنها ليست الوضعية المثلى لأنها تدل على وجود الأموال معطلة يمكن إستغلالها لتعظيم وزيادة عوائد ومداخيل المؤسسة ويمكن معالجة هذه الوضعية إما بتخفيض رأس المال العامل أو زيادة في إحتياج رأس المال العامل وذلك إما بزيادة إحتياجات الإستغلال من خلال زيادة نشاط المؤسسة والمبيعات أو التخفيض في قيمة الديون القصيرة الأجل.

المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية.

تعد النسب المالية من أهم التقنيات المستخدمة في تشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تسمح بإعطاء تفسير للنتائج السياسات المالية التي تتبعها المؤسسة بصفة موضوعية كما تتميز هذه الأداة بسهولة حسابها وتكون عملية الحكم على نتائج هذه النسب في شكل مقارنة داخلية :

### 1.نسب الهيكل المالي والسيولة :

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص:46.

الفرع الأول: نسب الهيكل المالي: من بين أهم النسب الهيكل المالي مايلي :

نسبة التمويل الدائم: تبين مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، ولكي تكون الأصول الثابتة مغطاة بالكامل عن طريق الأموال الدائمة يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد وتحسب وفق العلاقة التالية:

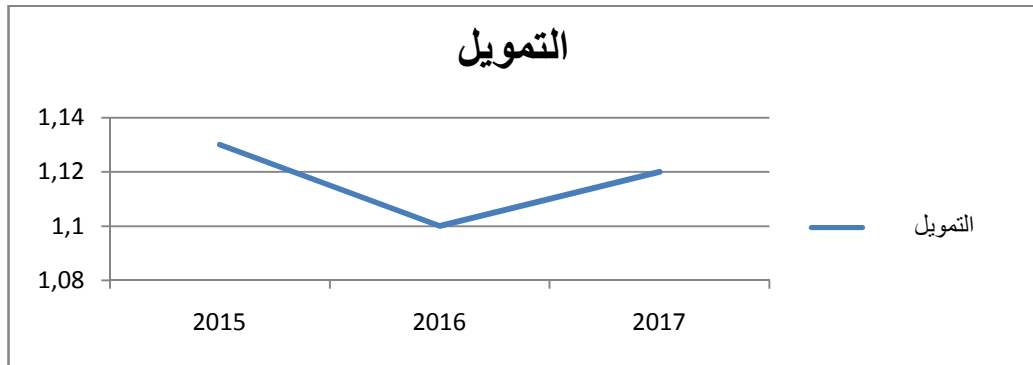
$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} \quad (1)$$

الجدول رقم ( 2 . 9 ): حساب نسبة التمويل الدائم.

السنوات	2015	2016	2017
البيان			
الأموال الدائمة	828967058.60	965903819.99	1166408310.7
الأصول الثابتة	727411754.72	873592921.13	1034645468.1
نسبة التمويل الدائم	%1.13	%1.10	% 1.12

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

الشكل رقم (3):نسبة التمويل الدائم



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة .

التعليق:

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم موجبة وأكبر من الواحد خلال سنوات الثلاث 2015-2016-2017، وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية الأموال الدائمة بالأصول الثابتة، كما أن المؤسسة تقوم بمزاولة نشاطها بكل إرتياح، ونقول أن الهيكل المالي في وضعية توازن دائم وأن رأس المال أكبر من 0 وعلى أن المؤسسة تحقق توازن بين التمويل والإستثمار فهي تحقق توازن هيكلي .

(1) نعيم نمر داوود، التحليل المالي، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان الاردن، 2012، ص 45.

2. نسبة التمويل الخاص (نسبة التمويل الذاتي): توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، ولكي يتحقق ذلك يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، وتحسب وفق العلاقة التالية:

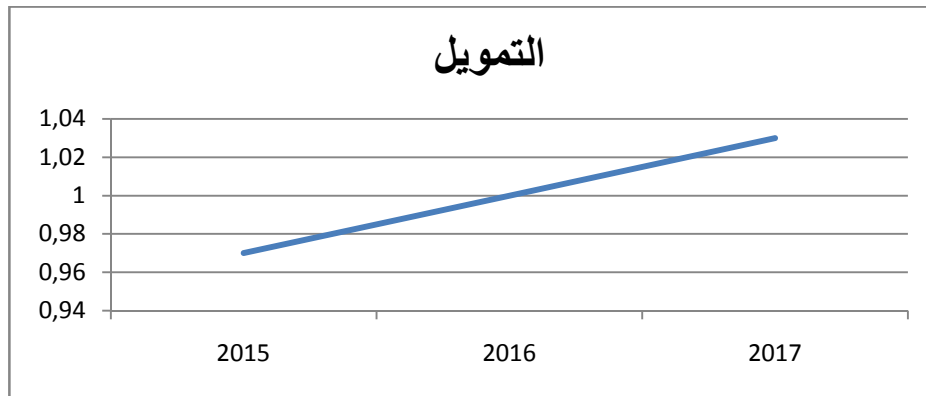
$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}^{(1)}$$

الجدول رقم ( 10 . 2 ): حساب نسبة التمويل الخاص.

البيان	السنوات	2015	2016	2017
الأموال الخاصة		709878541.64	873909224.95	1070469503.52
الأصول الثابتة		727411754.72	873592921.13	1034645468.12
نسبة التمويل الخاص		%0.97	%1.00	%1.03

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

الشكل رقم (4): نسبة التمويل الخاص



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي في سنة 2015 كانت أقل من الواحد، وهذا يدل على أن الأموال الخاصة تغطي جزء من الأصول الثابتة وهي أسوأ وضعية بالنسبة للمؤسسة، بينما كانت أكبر من الواحد خلال سنتي 2016، 2017 مما يدل على أن رأس المال العامل الخاص موجب أي أن المؤسسة تستطيع تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة وهذا يدل على أن المؤسسة تتمتع بالإستقلالية المالية .

3. نسبة الهيكل الخاصة بالأصول: تهدف نسب هذه المجموعة الى تحديد المكونات جانب الأصول في الميزانية المالية كما تهدف إلى تحديد نوعية نشاط المؤسسة ومن بين أهم هذه النسب هذه المجموعة ما يلي :

1.3. نسبة الأصول الثابتة : وتحسب بالعلاقة التالية :

(1) محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2011، ص45.

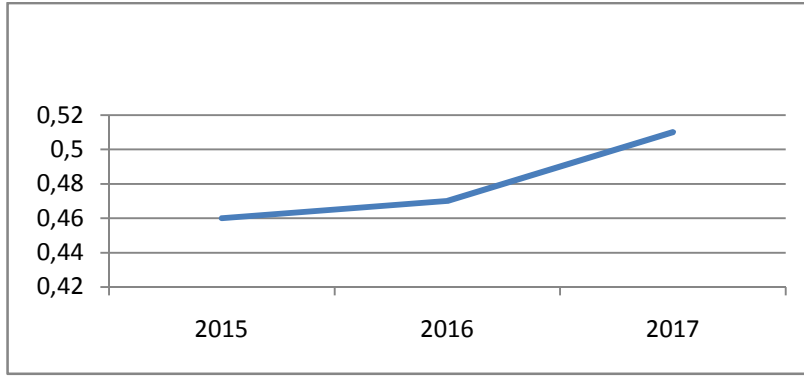
نسبة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول (1)

الجدول رقم ( 2 . 11 ) : حساب نسبة الأصول الثابتة .

البيان	السنوات	2015	2016	2017
الأصول الثابتة		727411754.72	873592921.13	1034645468.12
مجموع الأصول		1579626215.51	1827374378.33	2014015903.94
نسبة الأصول الثابتة		%0.46	%0.47	%0.51

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

الشكل رقم (5): نسبة الأصول الثابتة



المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق :

نلاحظ من خلال حسابنا لنسبة الأصول الثابتة خلال السنوات الثلاث 2015-2016-2017، أنها متزايدة محصورة بين 0.4، 0.6 فالمؤسسة مختلطة (صناعية وتجارية) .

2.3. نسبة الأصول المتداولة : تهدف إلى تحديد نوعية المؤسسة وتحسب كما يلي :

. نسبة الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول<sup>2</sup>

الجدول رقم ( 2 . 12 ) : حساب نسبة الأصول المتداولة .

البيان	السنوات	2015	2016	2017

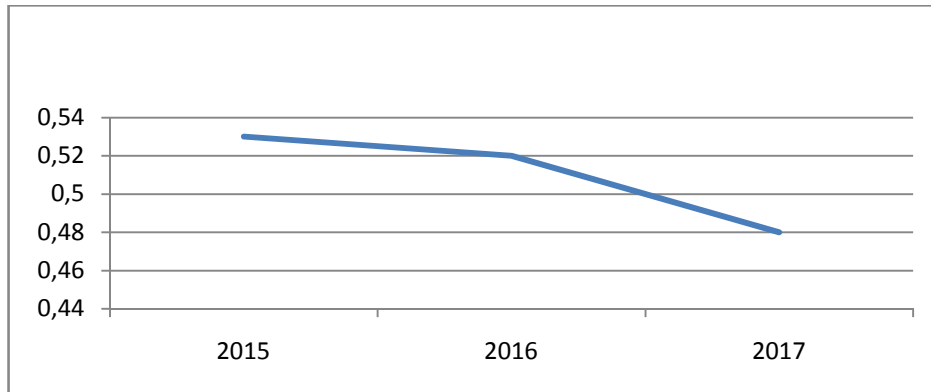
<sup>1</sup> بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي وتحليل الإستغلال، دار هومة، الجزائر، 1997، صص 110-120.

<sup>2</sup> بوشاشي بوعلام، مرجع سابق، ص 122.

979370435.82	953781457.20	852214460.86	الأصول المتداولة
2014015903.94	1827374378.33	1579626215.51	مجموع الأصول
%0.48	%0.52	%0.53	نسبة الأصول المتداولة

المصدر: من إعداد الطالبين بإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

الشكل رقم (6): نسبة الاصول المتداولة



المصدر: من إعداد الطالبين بإعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال حسابنا لنسبة الأموال المتداولة أنها موجبة خلال السنوات الثلاث، 2015،

2016، 2017، وهذا يعني إن الأموال المتداولة إلى مجموع الخصوم تمثل نسبة كبيرة .

4 . نسبة الهيكل الخاصة بالخصوم : تبين هذه النسب مكونات جانب الخصوم في الميزانية المالية :

1.4 . نسبة الأموال الدائمة : ومن بين أهم النسب التي تسمح بتبيان حجم الأموال الدائمة في المؤسسة وتحسب

بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الأموال الدائمة} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{مجموع الخصوم}} \quad (1)$$

الجدول رقم ( 2 . 12 ) : حساب نسبة الأموال الدائمة .

2017	2016	2015	السنوات
			البيان

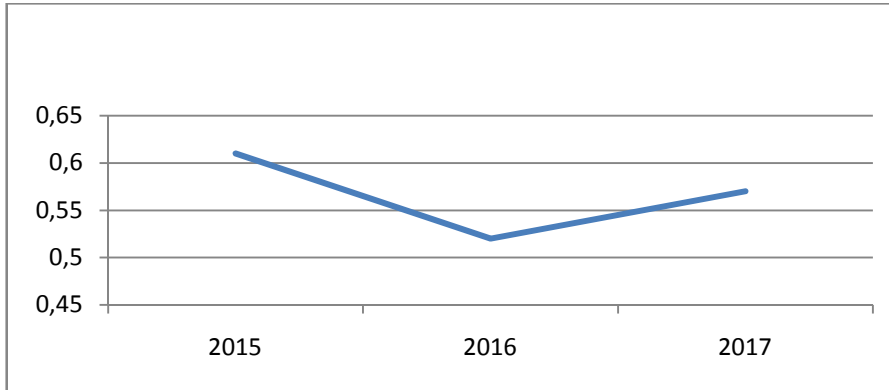
<sup>1</sup> بوشاشي بوعلام، مرجع سابق، ص123



1166408310.7	965903819.99	965903819.99	الأموال الدائمة
2014015903.94	1827374378.33	1579626215.51	مجموع الخصوم
%0.57	%0.52	%0.61	نسبة الأموال الدائمة

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

الشكل رقم (7): نسبة الأموال الدائمة



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال حسابنا لنسبة الأموال الدائمة أنها موجبة خلال السنوات الثلاث، 2017.2016.2015، وهذا يعني أن الأموال الدائمة إلى مجموع الخصوم تمثل نسبة كبيرة .

2.4. نسبة الأموال الخاصة: وتبين نسبة الأموال الخاصة من إجمالي خصوم المؤسسة وتحسب وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الأموال الخاصة (نسبة الإستقلالية المالية)} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}^1$$

الجدول رقم ( 2 . 13 ): حساب نسبة الأموال الخاصة.

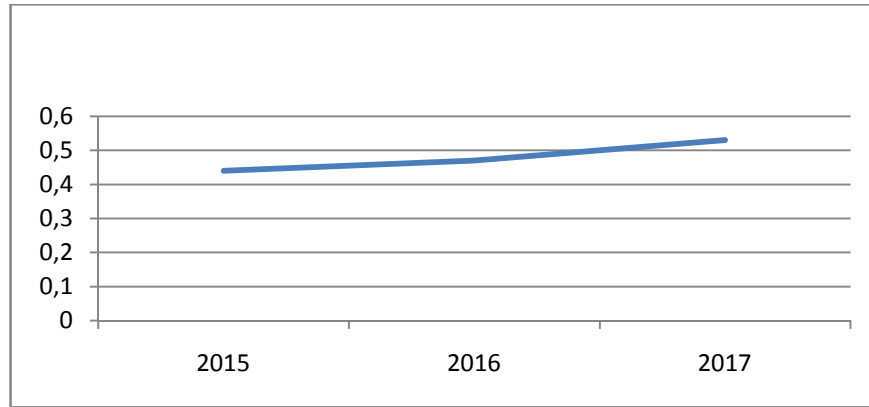
2017	2016	2015	السنوات
------	------	------	---------

<sup>1</sup> بوشاشي بوعلام، مرجع سابق، ص124

			البيان
1070469503.52	873909224.95	709878541.64	الأموال الخاصة
2014015903.94	1827374378.33	1579626215.51	مجموع الخصوم
%0.53	%0.47	%0.44	نسبة الأموال الخاصة

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

الشكل رقم (8): نسبة الأموال الخاصة



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال حسابنا لنسبة الأموال الخاصة أنها موجبة خلال السنوات الثلاث، 2015-2016-2017،

وهذا يعني أن الأموال الدائمة إلى مجموع الخصوم تمثل نسبة كبيرة .

3.4 نسبة ديون طويلة الأجل: وتبين نسبة الديون طويلة الأجل من إجمالي خصوم المؤسسة وتحسب وفقا

للعلاقة التالية :

$$\text{نسبة ديون طويلة الأجل} = \frac{\text{ديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الخصوم}}^1$$

الجدول رقم ( 2 . 14 ): حساب نسبة ديون طويلة الأجل .

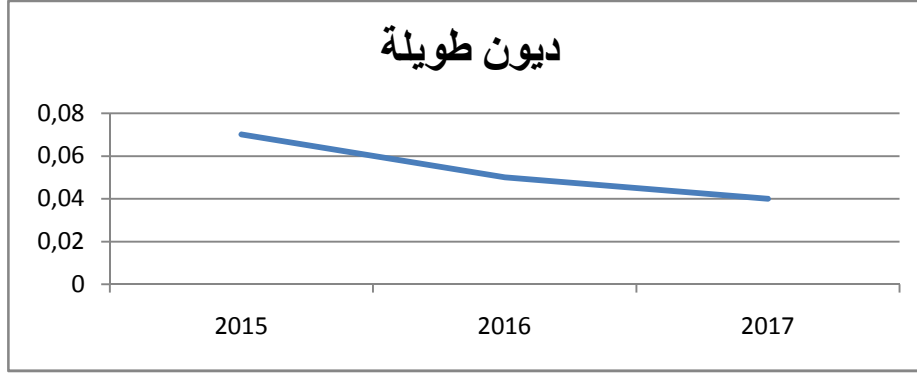
			البيان
2017	2016	2015	السنوات
95938807.17	91994594.14	119088517.03	ديون طويلة الأجل

<sup>1</sup> نعيم نمر داوود، المرجع السابق، ص 50

2014015903.94	1827374378.33	1579626215.51	مجموع الخصوم
%0.04	%0.05	%0.07	نسبة ديون طويلة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

الشكل رقم (9): نسبة ديون طويلة الأجل



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق :

نلاحظ أن هذه النسب خلال الثلاث سنوات، 2015، 2016، 2017، أنها أقل من 0.5 مما يعكس تخلي المؤسسة عن الديون طويلة الأجل في تمويل مختلف نشاطات المؤسسة .

4.4. نسبة ديون قصيرة الأجل : وتبين نسبة الديون قصيرة الأجل من إجمالي خصوم المؤسسة وتحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة ديون قصيرة الأجل : ديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم (1)

الجدول رقم ( 2 . 15 ) : حساب نسبة ديون قصيرة الأجل .

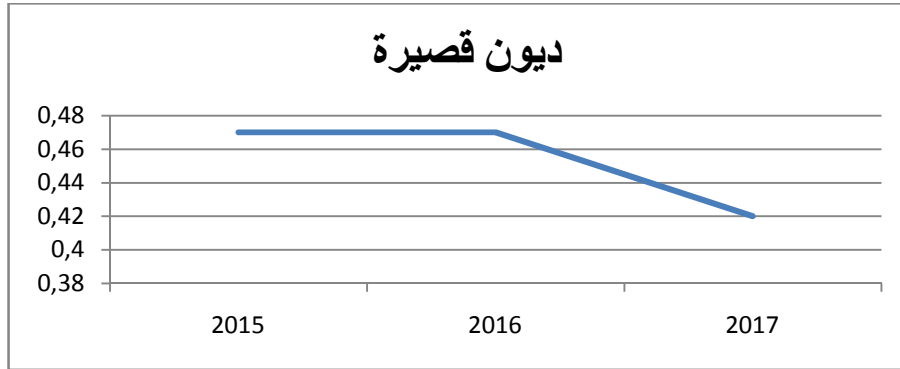
2017	2016	2015	السنوات البيان
------	------	------	-------------------

<sup>1</sup> نعيم نمر داوود، المرجع السابق، ص 51.

847607593.25	861470559.24	750659156.91	ديون قصيرة الأجل
2014015903.94	1827374378.33	1579626215.51	مجموع الخصوم
%0.42	%0.47	%0.47	نسبة ديون قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

الشكل رقم (10):نسبة ديون طويلة الأجل



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق :

نلاحظ أن هذه النسب متناقصة خلال السنوات الثلاث 2015-2016-2017، وهذا يدل على تناقص حجم

الديون قصيرة الأجل في تمويل مختلف نشاطات المؤسسة .

الفرع الثاني: نسب السيولة.

1. نسبة السيولة العامة: تبين هذه النسبة كيفية التحول التدريجي للأصول المتداولة إلى سيولة، بهدف مواجهة الإلتزامات المالية قصيرة الأجل، أي أنها تبين مدى تغطية الديون قصيرة الأجل عن طريق الأصول المتداولة، ويمكن حسابها عن طريق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \quad (1)$$

الجدول رقم ( 2 . 16 ) : حساب نسب السيولة العامة.

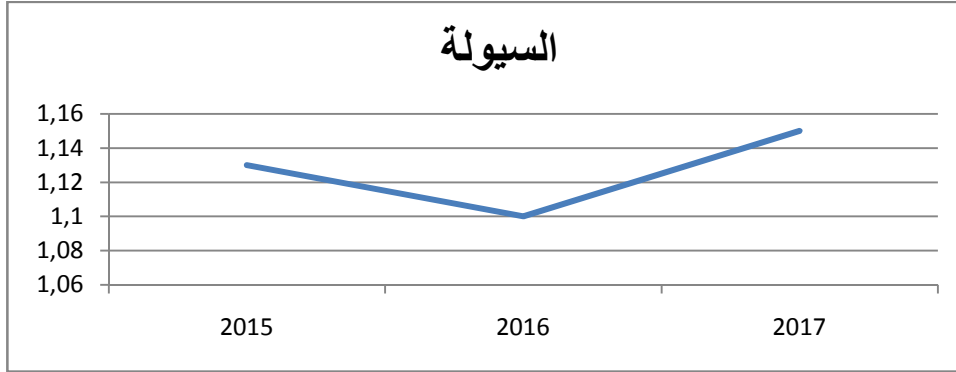
السنوات البيان	2015	2016	2017

(1) محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص ص 24-

979370435.82	953781457.20	852214460.86	الأصول المتداولة
847607593.25	861470559.24	750659156.91	الديون قصيرة الأجل
%1.15	%1.10	% 1.13	نسبة السيولة العامة

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

الشكل رقم (11): نسبة السيولة العامة



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال حسابنا لنسبة السيولة العامة أن هذه النسب أكبر من الواحد خلال السنوات الثلاث، 2015-2016-2017، بالتالي تدل هذه النسب على قدرة المؤسسة بتغطية أو تسديد جميع الديون قصيرة الأجل بالأصول المتداولة، وهذا دليل أيضا على أن رأس مال عامل موجب خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة .

2. نسبة السيولة المختصرة: هذه النسبة تبين لنا مدى إمكانية تغطية الديون قصيرة الأجل بالأصول المتداولة، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{القيم المحققة} + \text{القيم الجاهزة}) \div \text{الديون قصيرة الأجل}^{(1)}$$

الجدول رقم ( 2 . 17 ) : حساب نسبة السيولة المختصرة.

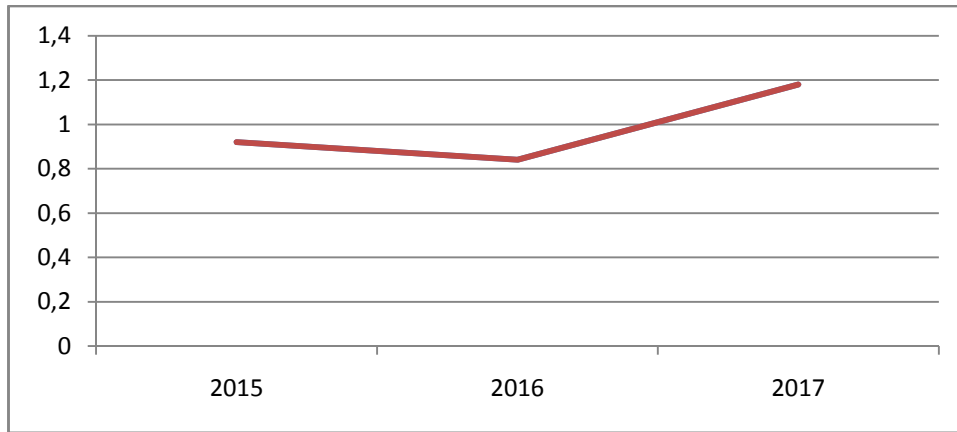
2017	2016	2015	السنوات
			البيان

(1) محمد مطر، المرجع السابق، ص26.

631834105.33	300418557.29	229736490.20	القيم المحققة
375628639.95	431367081.23	460671606.42	القيم الجاهزة
847607593.25	861470559.24	750659156.91	ديون قصيرة الأجل
%1.18	%0.84	% 0.92	نسبة السيولة المختصرة

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

الشكل رقم (12) : نسبة السيولة المختصرة



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال حسابنا لنسبة السيولة المختصرة خلال السنوات الثلاث 2015-2016-2017، كانت بالترتيب 1.18، 0.84، 0.92 وهذه النسب تدل على أن المؤسسة تستطيع تسديد جميع ديونها قصيرة الأجل في مواعيد إستحقاقها ووجود أموال معطلة من جهة أخرى ينبغي على المؤسسة توظيفها.

3. نسبة السيولة الحالية (الآنية): وتبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد فقط على القيم الجاهزة وتحسب وفقا لعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \quad (1)$$

الجدول رقم ( 2 . 18 ) : حساب نسبة السيولة الحالية.

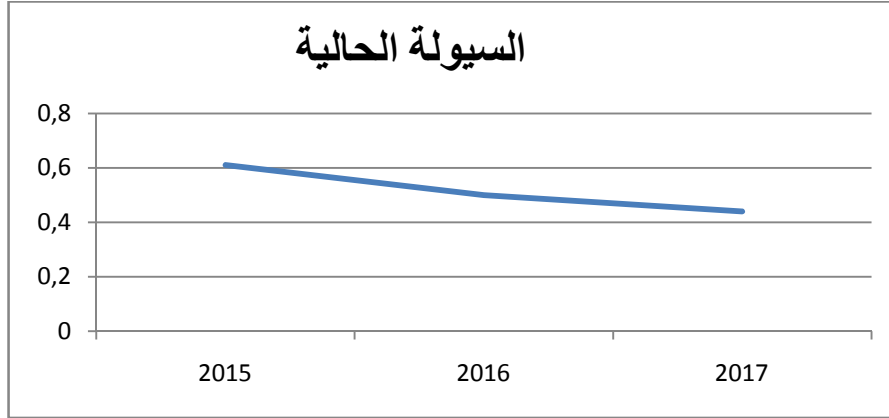
2017	2016	2015	السنوات
			البيان

(1) محمد مطر، المرجع السابق، ص27.

375628639.95	431367081.23	460671606.42	القيم الجاهزة
847607593.25	861470559.24	750659156.91	الديون قصيرة الأجل
%0.44	%0.50	% 0.61	نسبة السيولة الحالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

الشكل رقم (13): نسبة السيولة الحالية



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق :

نلاحظ من خلال حسابنا لنسبة السيولة الحالية خلال السنوات الثلاث 2015.2016.2017، وهي أكبر من 0.3 وهي تدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل، وهذا يعني أن المؤسسة إحتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها .

الفرع الثالث: نسب المديونية

تهدف نسب هذه المجموعة إلى قياس مستوى النسب المالية للمؤسسة ومن بين هذه النسب نذكر ما يلي :  
1. نسبة المديونية الإجمالية: تقيس هذه النسبة حجم الديون المؤسسة بأنواعها سواء طويلة الأجل أو قصيرة من مجموع إجمالي الخصوم وتحسب وفقا للمعادلة التالية :

نسبة المديونية الإجمالية = مجموع ديون / مجموع الخصوم = (ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل) / مجموع الخصوم إجمالية (1)

الجدول رقم ( 2 . 19 ) : حساب نسبة المديونية الإجمالية .

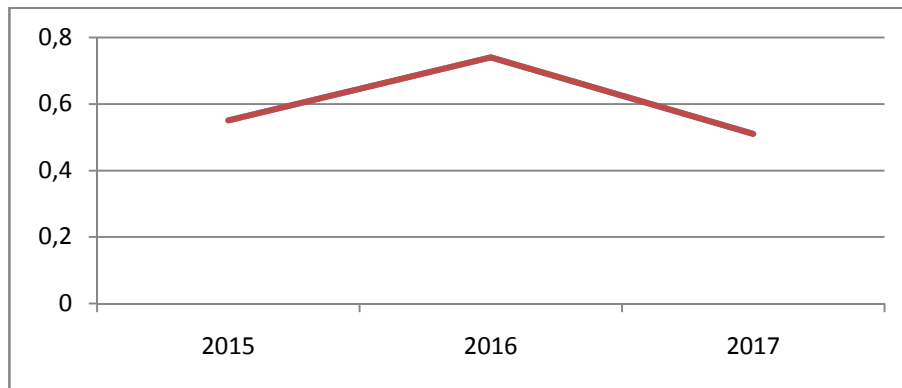
2017	2016	2015	السنوات
			البيان

(1) رسمية قرياقص وعبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص249.

95938807.17	91994594.14	119088517.03	ديون طويلة الأجل
847607593.25	861470559.24	750659156.91	الديون قصيرة الأجل
2014015903.94	1827374378.33	1579626215.51	مجموع الخصوم إجمالية
%0.51	%0.74	% 0.55	نسبة المديونية الإجمالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

الشكل رقم (14): نسبة المديونية الإجمالية



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق :

نلاحظ من خلال حسابنا لنسبة المديونية الإجمالية خلال السنوات الثلاث، 2017.2016.2015، انها أكبر من 0.5 وهذا يدل على أن المؤسسة تواجه خطر مالي، أي أن المؤسسة تواجه صعوبات اتجاه تسديد التزاماتها اتجاه الغير .

2. نسبة الإستقلالية المالية : تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة وبالتالي مدى إستقلالية على الدائنين وتحسب وفق المعادلة التالية :

نسبة الاستقلالية المالية: الأموال الخاصة / مجموع الديون (1)

الجدول رقم ( 2 . 20 ) : حساب نسبة الإستقلالية المالية .

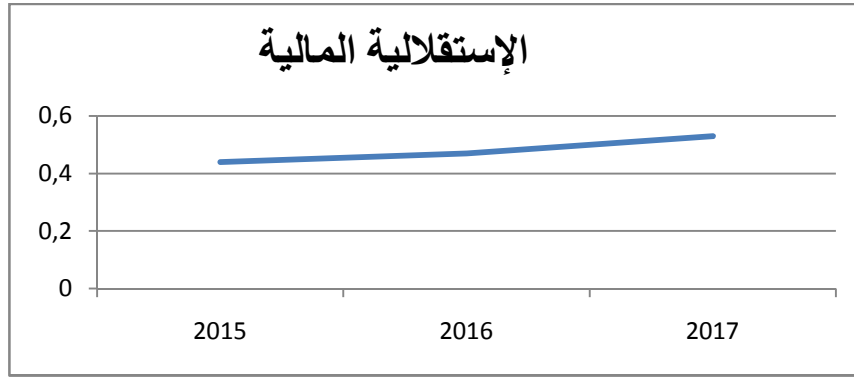
البيان	السنوات	2015	2016	2017
الأموال الخاصة		709878541.64	873909224.95	1070469503.52
مجموع الخصوم		1579626215.51	1827374378.33	2014015903.94
نسبة الإستقلالية المالية		%0.44	%0.47	%0.53

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

(1) المرجع نفسه، ص250.



الشكل رقم (15): نسبة الإستقلالية المالية



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق :

نلاحظ من خلال حسابنا لنسبة الإستقلالية المالية خلال السنوات الثلاث، 2015-2016-2017 أنها أقل من الواحد وهذا معناه أن المؤسسة غير مستقلة ماليا من الدائنين .

3. نسبة قابلية السداد: وتبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول الثابتة لمجموع ديون المؤسسة في حالة تصفية المؤسسة وبيع ممتلكاتها وتحسب وفق المعادلة التالية :

$$\text{نسبة قابلية السداد} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{مجموع الديون}} \quad (1)$$

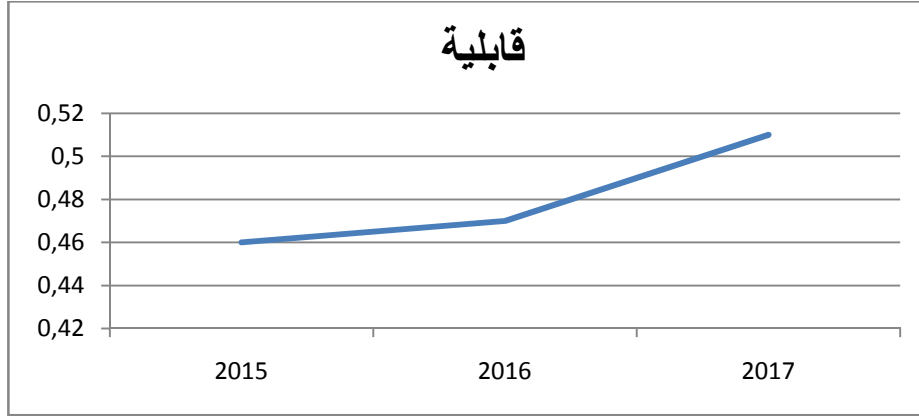
الجدول رقم ( 2 . 21 ) : حساب نسبة قابلية السداد .

السنوات	2015	2016	2017
البيان			
الأصول الثابتة	727411754.72	873592921.13	1034645468.12
مجموع الديون	1579626215.51	1827374378.33	2014015903.94
نسبة قابلية السداد	%0.46	%0.47	%0.51

(1) رسمية زكي قرياقص وعبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص251.

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

الشكل رقم (16):نسبة قابلية السداد



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق :

نلاحظ من خلال حسابنا لنسبة قابلية السداد خلال السنوات الثلاث 2015.2016.2017، أنها أقل من الواحد معناه أن الأصول الثابتة للمؤسسة لا تكفي لتغطية الديون في حالة الإفلاس أو تصفية ديون المؤسسة .  
 الفرع الرابع: نسب المردودية : تقيس نسب هذه المجموعة العوائد التي تحققها المؤسسة نتيجة استغلالها لمختلف أصولها وأموالها الخاصة ومبيعاتها من مختلف السلع والخدمات وعلى هذا الأساس توجد (3أنواع) هي:  
 1.نسبة المردودية الاقتصادية :وتقيس هذه النسبة العائد المحقق من قبل المؤسسة نتيجة استغلالها وتوظيفها لمختلف أصولها وتحسب وفقا للمعادلة التالية :

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = (\text{نتيجة الاستغلال} / \text{مجموع الأصول}) \times 100^{(1)}$$

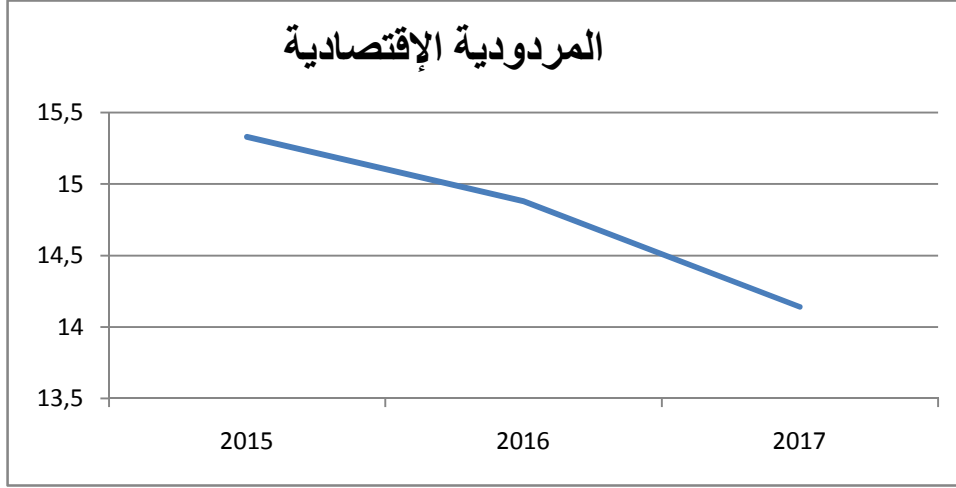
الجدول رقم ( 2 . 23 ) : حساب المردودية الاقتصادية .

السنوات	2015	2016	2017	البيان
نسبة المردودية الاقتصادية	%15.33	%14.88	%14.14	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

الشكل رقم (17):نسبة المردودية الاقتصادية

(1) إلياس بن ساسي، المرجع السابق، ص76



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال حسابنا لنسبة المردودية الاقتصادية خلال السنوات الثلاثة 2015-2016-2017، أن إنخفضت بالمقارنة مع سنة 2015 وهذا راجع لإنخفاض نتيجة الإستغلال وزيادة أصول الإقتصادية .

2. نسب المردودية المالية: تعرف على انها مردودية الأموال الخاصة، بحيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية .

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الدورية الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}^1$$

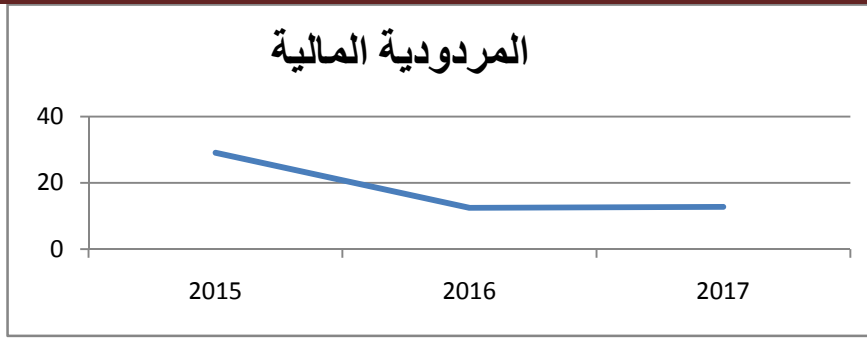
الجدول رقم ( 2 . 23 ) : حساب المردودية المالية .

السنوات	2015	2016	2017	البيان
نسبة المردودية المالية	%29.08	%12.46	%12.75	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

الشكل رقم (18): نسبة المردودية المالية

<sup>1</sup> إلياس بن ساسي، المرجع السابق، ص78.



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال حساب المردودية المالية خلال السنوات الثلاث 2015-2016-2017، أن المردودية المالية ل 2016 إنخفضت بنسبة 12.46% مقارنة بسنة 2015 بنسبة 29.08% وهذا راجع إلى إرتفاع الأموال الخاصة بشكل كبير، ثم إرتفعت في سنة 2017 حيث وصلت إلى 12.75% وذلك نتيجة لانخفاض الأموال الخاصة بشكل طفيف .

3.نسبة المردودية التجارية: تقيس هذه النسبة العائد الصافي الذي يبقى في حوزة المؤسسة بعد تغطية جميع التكاليف ويتم حسابها وفق المعادلة التالية :

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = (\text{نتيجة الصافية} / \text{المبيعات}) \times 100^{(1)}$$

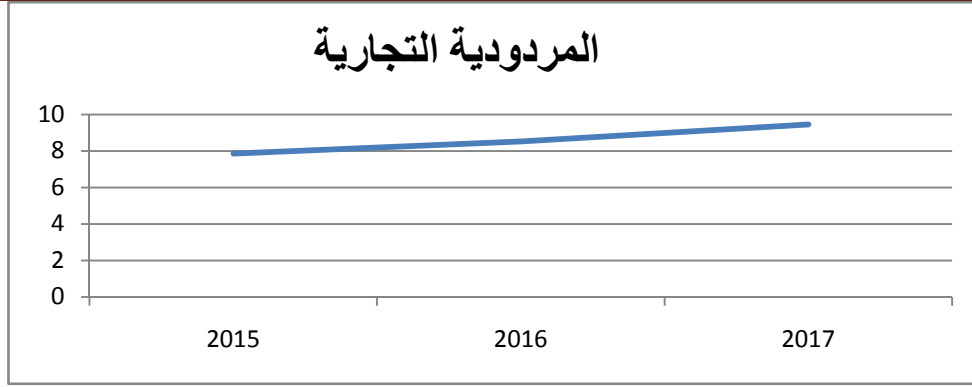
الجدول رقم ( 2 . 23 ) : حساب المردودية التجارية .

السنوات	2015	2016	2017	البيان
نسبة المردودية التجارية	7.85%	8.52%	9.45%	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

الشكل رقم ( 19 ): نسبة المردودية التجارية

(1) إلياس بن ساسي، المراجع السابقة، ص79



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال حسابنا لنسبة المردودية التجارية إرتفعت خلال السنتين 2016.2017 بنسب **8.52%** و**9.45%** مقارنة بسنة **2015** التي بلغت **7.85%** وهذا راجع لإرتفاع النتيجة الصافية .

### التقييم الشخصي:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها والتي تمثلت في دراسة حالة لمبنة عريب ، إطلعنا من خلالها على معلومات خاصة بالمؤسسة، حيث سمحت لنا بتكوين نظرة شاملة على هذا النوع من المؤسسات متخصصة في إنتاج الحليب ومشتقاته والتي أدرجت ضمن الطابع الإنتاجي، وكبداية تعرفنا على الهيكل التنظيمي للمؤسسة الذي يوضح طريقة تنظيم المؤسسة ولا يمكن لأي مؤسسة أن تمارس نشاطها دون إمتلاك الهيكل التنظيمي الذي يعتبر أساس إنشاء أي مؤسسة ومن ثم إنتقلنا إلى إكتساب معارف الشخصية والعملية بإتصالنا بالمصلحة المالية التي هي مكان تكويننا لمدة ثلاثة أشهر، وإطلعنا على ظروف العمل داخلها ومهام الموكلة لها.

### أولاً: المعارف المكتسبة.

- معرفة مختلف المنتجات التي تقوم المؤسسة بإنتاجها.
- معرفة مهام المصلحة المالية ومختلف العمليات التي تقوم بها.
- معرفة كيفية إدارة أصول الشركة .
- معرفة كيفية إعداد الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج .
- إن هذه الشركات تعتمد على بيع الحليب ومشتقاته ولا تعتمد على تخزينه.

### ثانياً: صعوبات الدراسة الميدانية.

- واجهتنا بعض الصعوبات في مؤسسة " ملبنة عريب " تمثلت فيما يلي:
- صعوبة الحصول على القوائم المالية للمؤسسة للسنة 2018 نظراً لسرية المعلومات.
- صعوبة الحضور الدائم نظراً لكثرة المتربصين فيها.
- عدم إعطائنا معلومات كافية من طرف الموظفين.

### خلاصة:

التحليل المالي الصحيح والسليم هو أساس النجاح لأي مؤسسة كانت، حتى يتمكن المحلل المالي من وضع خطته المالية التي تنطلق من إيجاد نقاط القوة والضعف في المؤسسة، ولا تتم هذه الخطة إلا بدراسة الميزانيات وحسابات النتائج باعتبارهم من أهم القوائم المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى جدول سيولة الخزينة يمكن المحلل المالي من القيام بالتحليل الصحيح والدقيق، وبعد تقديم القوائم المالية لا بد من شرح الطرق المستعملة في التحليل المالي وتوضيحها.

وبدراستنا التي قمنا بها على مستوى مؤسسة ملبنة عريب، من خلال التحليل المالي الذي قمنا به، إنطلاقاً من الميزانية المالية المختصرة، نلاحظ أن المؤسسة تعتمد في تمويلها على مواردها الخاصة والديون ورغم ما تحققه المؤسسة من إيجابيات إلا أنها لم تقم بإستغلال الفائض في الخزينة للحصول على خزينة مثلى، وهو ما تعتبره تكديس للأموال دون فائدة، ويجب إستغلال وتوظيف هذه الأموال لتعظيم عوائدها.

خاتمة



من خلال دراستنا لموضوع التحليل المالي وعلاقته بالأداء المؤسسية، ويمكن القول بأن الوظيفة المالية تعد المحرك الأساسي لنشاط المؤسسة، والممول لأي حركة تقوم بها هذه الأخيرة، ومهما كان حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة، فإنها تحاول الإعتماد على وسائلها الداخلية لتمويل احتياجاتها، لكن غالبا ما تكون الموارد الداخلية غير كافية لمباشرة دورتها الاستثمارية والاستغلالية فعليها أن تبحث عن الوسائل خارجية مكملة لها، ويكون ذلك عن طريق طرح أوراق مالية في سوق المال أو الإقراض من البنوك.

بعد تناول موضوع التحليل المالي بدقة والتفصيل اتضح لي أن هذا الأخير يعتبر الوسيلة المثالية التي تمكن أي مؤسسة عند إتباعها من تقييم وضعيتها المالية فتسارع بذلك إلى تحسينها إذا كانت تمر بعجز مالي أو تسعى إلى المحافظة عليها وتطويرها إذا كانت تتمتع بالمرحلة إستقرار المالي، فالتحليل المالي بلغ مكانة مهمة في عالم تسيير و المراقبة لامتلاكه لعدة أساليب من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، والتي تعتبر أساسية وفعالة خاصة فيما يتعلق باكتشاف أهم نقاط القوة والضعف للمؤسسة وإيجاد الحلول والاقتراحات اللازمة من أجل تسوية أي وضع مالي.

ويعتبر هذا البحث من المواضيع الواسعة التي لا يمكن الإلمام والإحاطة بها من جميع الجوانب في هذا البحث، وهذا لأنه من أجل الوصول إلى النتائج جد مرضية يتطلب فريق متعدد الإختصاص يتمتع بدراية كاملة بالمؤسسة وذلك فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي، نظام معلوماتها، مسار إنتاجها...

### **النتائج الفرضيات :**

- بافتراض أن عملية تقييم الأداء المالي تتطلب توفير البيانات وتقارير المالية المستخدمة في حسابات أدوات التحليل المالي لمراقبة نشاط المؤسسة وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

- بافتراض أن أدوات التحليل المالي تتحدد حسب حاجة متخذ القرار إلى تقييم سياسة معينة لتساعده في إتخاذ القرارات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة، وذلك من خلال دراستنا قمنا باستخدام تحليل

الميزانية الختامية ومؤشرات التوازن المالي واختيار نسب التمويل ونسب المديونية لتقييم السياسة الاستثمارية وتم إختيار المردودية الإقتصادية والمردودية المالية لتقييم المردودية، وهذا يساعد المؤسسة في مراقبة نشاطها واتخاذ قراراتها التصحيحية التي تخدم أهداف المؤسسة وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

- بافتراض أنه يمكننا الإعتماد على أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة " ملبنة عريب " ، من خلال معرفة أن أدائها كان جيد في سنوات الثلاث وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

### نتائج الدراسة :

Ñ ضرورة تقييم الأداء المالي من خلال أدوات التحليل المالي لكي يستطيع المقيم تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

Ñ استخدام الأدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة يوضح لنا نقاط القوة ونقاط الضعف ومن خلاله يستطيع متخذ القرار إتخاذ قراراته باعتماده على هذا التحليل.

Ñ المؤسسة حققت مردودية موجبة وهذا خلال السنوات المدروسة ويعني ذلك أن هناك عقلانية في تسيير المخزون والاستثمارات والنقديات.

Ñ خزينة الوحدات المدروسة إيجابية وهذا طول فترة الدراسة.

Ñ إن للتحليل المالي دور فعال في مواجهة الأزمات التي يمكن للمؤسسة أن تواجهها.

### التوصيات :

ل) التركيز على تقييم الأداء بإعتباره أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها متخذ القرار .

ل) التركيز على أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لأنه يوضح لنا نقاط القوة ونقاط الضعف

وهذا ما يساعد المديرين في معالجة نقاط الضعف واتخاذ القرارات التصحيحية ومراقبة نشاط المؤسسة.

---

ل يجب على المؤسسة أن تتحكم أكثر في حجم إستهلاكاتها بما يتماشى مع متطلبات الإنتاج والرفع من رقم الأعمال أي زيادة نشاط المؤسسة.

ل انتهاج سياسة استدامة حكيمة تتقصد من المصاريف المالية.

ل يجب على المؤسسة الحرص على تحقيق نتيجة الاستغلال جيدة لأن ذلك يؤثر إيجابيا على مردوديتها.

### أفاق الدراسة:

ل دور التحليل المالي في رسم إستراتيجية المؤسسة.

ل مساهمة التحليل المالي في رفع من مردودية المؤسسة.

المراجع

### قائمة المصادر والمراجع

#### أولاً. المراجع باللغة العربية

##### الكتب :

1. د.أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2014.
2. إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
3. أيمن الشنطي وعامر شقر، مقدمة في إدارة التحليل المالي، ط1، دار البداية، عمان، الأردن، 2007.
4. بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي وتحليل الإستغلال، دار هومة، الجزائر، 1997.
5. جابر، التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء، دراسة تحليلية للبيانات المالية لشركة الخزف، السعودية، 2006.
6. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2001.
7. عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات المعاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
8. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، رام الله، 2008.
9. فؤاد مجيد الكرخي، تقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام البيانات المالية، ط1، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، 2001.
10. محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، ط1، دار الفكر، عمان، 2011.
11. محمد مبروك أبوزيد، التحليل المالي، ط2، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
12. محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
13. مؤيد عبد الرحمان الدوري ونور الدين أديب أبو زايد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
14. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير. التحليل المالي، ج1، دار المحمدية العاصمة، الجزائر، 1999.
15. نعيم نمر داوود، التحليل المالي، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012.
16. هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2000.

### المذكرات:

- 1- بن خروب جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي وإتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2009.
- 2- بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.
- 3- عادل عاشي، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية قياس وتقييم، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، 2002.
- 4- علاق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر في تدقيق المحاسبي، جامعة حمه لخضر بالوادي 2015.
- 5- محمد صالح عواشرية، التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.
- 6- اليمين سعاد، إستخدام التشخيص المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2009.

### المقالات:

- 1- خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستثمار الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعدادات الموازنة التخطيط والرقابة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر 2006.
- 2- فاضل علي، مقال حول التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء، الموقع الإلكتروني للأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك. 2006.
- 3- نادر أبو شيخة، مقال حول كفاية الإنتاجية ووسائل تحسينها في المؤسسات العامة، المنظمة العربية القاهرة، 1982.

### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Donates pilinku, vytantas boguslanska, 2009 ,prices and macroeconomic variables in, lithumia.  
The short run relation ship betwen stor market
- 2- IFRS , Including IAS and interpretation an atL janury 2006 , IASB.

الملاحق

## الملحق رقم 01: ميزانية ملبنة عريب لسنة 2015

## SPA LAITERIE ARIB

BILAN (ACTIF)					
LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET 2014	NET2015
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou r					
Immobilisations incorporelles		101312850.23	97512726.50	3800123.73	8850123.73
Immobilisations corporelles					
Terrais		126083827.20		126083827.20	126083827.20
Bâtiments		685399603.20	629295285.88	56104317.16	65225586.14
Autres immobilisations corporelles		1328628672.44	828670499.66	499958172.78	439143419.63
Immobilisations en concession					
<b>Immobilisations encours</b>		38437616.13		38437616.13	37691918.34
<b>Immobilisations financières</b>					
Titres mis en équivalence					
Aitres participations et créances rattachées		200000.00		200000.00	
Autres titres immobilisés		100000000.00		100000000.00	
Prets et autres actifs financiers concourant		492060.40		492060.40	492060.40
Impots différés actif		48516803.73		48516803.73	49924819.28
<b>TOTAL ACTIF NONCOURAN</b>		24290711433.17	1555478512.04	873592921.13	727410754.72
<b>ACTIF COURANT</b>					
<b>Stocks et encours</b>		2367262466.77	14730428.09	221995818.68	161806364.29
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		222743308.55	36724264.22	186019044.33	95587073.49
Autres débiteurs		8651333932.22	10388334.00	76125598.22	99084906.19
Impots et assimilés		35784873.64		35784873.64	35064510.47
Autres créances et assimilés		2489041.10		2489041.10	
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers cour					
Trésorerie		431367081.23		431367081.23	460671606.42
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		1015624483.23	61843026.31	953781457.20	852214460.88
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		3444695916.68	1617321638.35	1827374378.33	1579626215.58



## SPA LAITERIE ARIB

## BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2015	2014
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		275670000.00	275670000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves – Réserves consolidées		227718897.67	193018484.47
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net – Résultat net part du groupe (1)		206489643.97	34700413.20
Autres capitaux propres – Report à nouveau			
<b>Part de la société consolidante (1)</b>			
<b>Part des minoritaires (1)</b>			
<b>TOTAL I</b>		<b>709878541.64</b>	<b>5003388897.67</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières			
<b>Impôts (différés et provisionnés)</b>		<b>11073117.07</b>	<b>11073117.07</b>
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		108015399.96	135041247.12
<b>TOTAL II</b>		<b>119188517.03</b>	<b>146114247.12</b>
<b>PASSIFS COURANTS :</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		97871202.15	146896890.00
Impôts		46345953.07	29179371.74
Autres dettes		606442001.69	557993947.74
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>750659156.91</b>	<b>734070209.48</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I + II +III)</b>		<b>1579626215.58</b>	<b>1383573354.27</b>

## SPA LAITERIE ARIB

## COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOT	2015	2014
Ventes et produits annexes		2629732064.26	2539357158.04
Variation stocks produits finis en cours		1839802.59	1258012.91
Production immobilisée		630300.00	
Subventions d'exploitation		17545089.00	49423136.00
<b>I - PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		- 2649747255.85	2590038306.95
Achats consommés		-051986900.38	- 2101273649.75
Services extérieurs et autres consommations		-24852884.33	-23725137.32
<b>II – CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		- 2076839784.71	- 2124998787.07
<b>III – VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION</b>		572907471.14	465039519.88
Charges de personnel		-228154118.92	-261845646.17
Impôts, taxes et versements assimilés		-6791814.87	-10902302.38
<b>IV – EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		337961537.35	192291571.33
Autres produits opérationnels		11869457.43	5521749.44
Autres charges opérationnelles		-5302180.49	-6248031.71
Dotations aux amortissements, provisions et p		-104976275.21	-161089005.40
Reprise sur pertes de valeur et provisions		2564102.82	8897308.23
<b>V – RESULTAT OPERATIONNEL</b>		242116641.90	39373591.89
Produits financiers			
Charges financières			
<b>VI – RESULTAT OPERATIONNEL</b>			
<b>VII – RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPO</b>		242116641.90	39373591.89
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-37523585.42	-24440227.31
Impôts différés (Variations) sur résultats ordi		18966587.49	19767048.62
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES</b>		2664180816.10	2604457364.62
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES</b>		- 2457691172.13	- 2569756951.42
<b>VII – RESULTAT NET DES ACTIVITES</b>		206489643.97	34700413.20
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Elément extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX – RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X – RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		206489643.97	34700413.20

## الملحق رقم 02: ميزانية ملبنة عريب لسنة 2016

SPA LAITERIE ARIB

## BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOT	BRUT	AMO/PROV	NET 2016	NRT 2015
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
<b>Ecart d'acquisition-goodwill positif ou n</b>					
<b>Immobilisations incorporelles</b>		<b>101312850.23</b>	<b>97512726.50</b>	<b>3800123.73</b>	<b>8850123.73</b>
<b>Immobilisations corporelles</b>					
Terrains		<b>1260838827.20</b>		<b>126083827.20</b>	<b>126.83827.20</b>
Bâtiments		<b>685399603.04</b>	<b>629295285.88</b>	<b>56104317.16</b>	<b>652225586.14</b>
Autres immobilisations corporelles		<b>1328628672.44</b>	<b>828670499.66</b>	<b>499958172.78</b>	<b>439143419.63</b>
Immobilisations en concession					
<b>Immobilisations encours</b>		<b>38437616.13</b>		<b>38437616.13</b>	<b>37691918.34</b>
<b>Immobilisations financières</b>					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		<b>200000.00</b>		<b>200000.00</b>	
Autres titres immobilisés		<b>100000000.00</b>		<b>100000000.00</b>	
Prets et autres actifs financiers non courant		<b>492060.40</b>		<b>492060.40</b>	<b>492060.40</b>
Impôts différés actif		<b>48516803.73</b>		<b>48516803.73</b>	<b>49924819.28</b>
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>2429071433.17</b>	<b>1555478512.09</b>	<b>873592921.13</b>	<b>727411754.72</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours		<b>236726246.77</b>	<b>14730428.09</b>	<b>221995818.68</b>	<b>161806364.29</b>
Créances et emplois assimilés					
Clients		<b>222743308.55</b>	<b>36724264.22</b>	<b>186019044.33</b>	<b>95587073.49</b>
Autres débiteurs		<b>86513932.22</b>		<b>76125598.33</b>	<b>99084906.19</b>
Impôts et assimilés		<b>35784873.64</b>		<b>35784873.64</b>	<b>35064510.47</b>
Autres créances et emplois assimilés		<b>2489041.10</b>		<b>2489041.10</b>	
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courra					
Trésorerie		<b>431367081.23</b>		<b>431367081.23</b>	<b>460671606.42</b>
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>1015624483.51</b>	<b>61843026.31</b>	<b>953781457.20</b>	<b>852214460.86</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>3444695919.68</b>	<b>1617321538.35</b>	<b>1827374378.33</b>	<b>1579626215.58</b>

## SPA LAITERIE ARIB

## BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2016	2015
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		275670000.00	275670000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves – Réserves consolidées(1)		393848541.64	227718897.67
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net -Résultat net part du groupe		227775951.64	206489643.97
Autres capitaux propres –Report à nouveau		-23385268.33	
<b>Part de société consolidante (1)</b>			
<b>Part des minoritaires (1)</b>			
<b>TOTAL I</b>		<b>873909224.95</b>	<b>709878541.64</b>
<b>PASSIFS NON- COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		11073117.07	11073117.07
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		80921477.07	108015399.96
<b>TOTAL II</b>		<b>91994594.14</b>	<b>119088517.03</b>
<b>PASSIFS COURANTS :</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		210682780.45	97871202.15
Impôts		47619692.93	46345953.07
Autres dettes		603168085.86	606442001.69
Trésorerie passif			
<b>TOTAL II</b>		<b>861470559.24</b>	<b>750659156.91</b>
<b>TOTAL (I + II + III)</b>		<b>1827374378.33</b>	<b>1579626215.58</b>

## SPA LAITERIE ARIB

## COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2016	2015
Ventes et produits annexes		2671524832.42	2629732064.26
Variation stocks produits finis et cours		1650881.84	1839802.59
Production immobilisée			630300.00
Subventions d'exploitation		16953782.00	17545089.00
<b>I – PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>2690129496.26</b>	<b>2649747255.85</b>
Achats consommés		-2057423361.56	-2051986900.38
Services extérieurs et autres consommations		-22352477.81	-24852884.33
<b>II – CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-2079776134.70</b>	<b>-2076839784.71</b>
<b>III – VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION</b>		<b>610353361.56</b>	<b>572907471.14</b>
Charges de personnel		-218515997.33	-228154118.92
Impôts, taxes et versement assimilés		-5183278.48	-6791814.87
<b>IV – EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>386654085.75</b>	<b>337961537.35</b>
Autres produits opérationnels		8921199.64	11869457.43
Autres charges opérationnels		-2224345.91	-5302180.49
Dotations à l'amortissement, provisions et		-125382465.90	-104976275.21
Reprise sur pertes de valeur et provisions		4054093.93	242116641.90
<b>V – RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>272022567.51</b>	
Produits financiers		24489041.10	
Charges financiers			
<b>VI – RESULTAT FINANCIER</b>		<b>2489041.10</b>	
<b>VII – RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPO</b>		<b>274511608.61</b>	<b>242116641.90</b>
Impôts exigibles sur resultants ordinaires		-39842208.11	-37523585.49
Impôts différés (Variations) sur résultats ord		-6893448.86	1896587.49
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES</b>		<b>2705593830.93</b>	<b>2664180816.10</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES</b>		<b>-477817879.27</b>	<b>-2457691172.13</b>
<b>VII – REULTAT NET DES ACTIVITES OR</b>		<b>2277775951.64</b>	<b>2064899643.97</b>
Elements extraordinaires (produits) (à precise)			
Eléments extraordinaires (charges) (à precise)			
<b>IX – RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X – RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>227775951.64</b>	<b>206489643.97</b>

## الملحق رقم 03: ميزانية ملبنة عريب لسنة 2017

SPA LAITERIE ARIB

EXERCICE: 01/01/2017 AU 31/12/2017

BILAN (ACTIF)				
LIBELLE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2011
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
<b>Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif</b>				
<b>Immobilisations incorporelles</b>	101 493 471,73	101 315 278,29	178 193,44	
<b>Immobilisations corporelles</b>				
Terrains	126 083 827,20		126 083 827,20	
Bâtiments	687 065 094,86	644 410 869,68	42 654 225,18	
Autres immobilisations corporelles	1 448 425 814,60	813 314 770,35	635 111 044,25	
Immobilisations en concession				
<b>Immobilisations encours</b>	75 723 803,11		75 723 803,11	
<b>Immobilisations financières</b>				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	200 000,00		200 000,00	
Autres titres immobilisés	100 000 000,00		100 000 000,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants	492 060,40		492 060,40	
Impôts différés actif	54 202 314,54		54 202 314,54	
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>2 593 686 386,44</b>	<b>1 559 040 918,32</b>	<b>1 034 645 468,12</b>	
<b>ACTIF COURANT</b>				
<b>Stocks et encours</b>	222 489 764,89	4 167 005,45	218 322 759,44	
<b>Créances et emplois assimilés</b>				
Clients	256 904 714,38	36 724 264,22	220 180 450,16	
Autres débiteurs	131 666 740,59	12 483 733,20	119 183 007,39	
Impôts et assimilés	43 566 537,78		43 566 537,78	
Autres créances et emplois assimilés	2 489 041,10		2 489 041,10	
<b>Disponibilités et assimilés</b>				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	375 628 639,95		375 628 639,95	
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>1 032 745 438,69</b>	<b>53 375 002,87</b>	<b>979 370 435,82</b>	
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>3 626 431 825,13</b>	<b>1 612 415 921,19</b>	<b>2 014 015 903,94</b>	

## SPA LAITERIE ARIB

BILAN (PASSIF)			
LIBELLE	NOTE	2017	2016
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		275 670 000,00	
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		537 879 224,95	
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		256 920 278,57	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
<b>Part de la société consolidante (1)</b>			
<b>Part des minoritaires (1)</b>			
<b>TOTAL I</b>		<b>1 070 469 503,52</b>	
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières			
<b>Impôts (différés et provisionnés)</b>		11 073 117,07	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		84 865 690,10	
<b>TOTAL II</b>		<b>95 938 807,17</b>	
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		207 757 914,25	
Impôts		47 656 226,99	
Autres dettes		592 193 452,01	
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>847 607 593,25</b>	
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>2 014 015 903,94</b>	

## SPA LAITERIE ARIB

COMPTE DE RESULTAT/NATURE		
LIBELLE	2017	2016
Ventes et produits annexes	2 716 235 069,71	
Variation stocks produits finis et en cours	81 471,30	
Production immobilisée	8 399 958,79	
Subventions d'exploitation	16 317 769,00	
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>	<b>2 741 034 268,80</b>	
Achats consommés	-2 095 928 389,44	
Services extérieurs et autres consommations	-29 038 184,25	
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>	<b>-2 124 966 573,69</b>	
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION</b>	<b>616 067 695,11</b>	
Charges de personnel	-212 331 684,90	
Impôts, taxes et versements assimilés	-6 459 289,06	
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>397 276 721,15</b>	
Autres produits opérationnels	22 786 683,50	
Autres charges opérationnelles	-6 559 081,85	
Dotations aux amortissements, provisions et p	-132 548 688,80	
Reprise sur pertes de valeur et provisions	3 946 218,62	
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>	<b>284 901 852,62</b>	
Produits financiers	5 750 000,00	
Charges financières		
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>	<b>5 750 000,00</b>	
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPO</b>	<b>290 651 852,62</b>	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-39 417 084,86	
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordi	5 685 510,81	
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES</b>	<b>2 773 517 170,92</b>	
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES</b>	<b>-2 516 596 892,35</b>	
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES OR</b>	<b>256 920 278,57</b>	
Eléments extraordinaires (produits) (à précise		
Eléments extraordinaires (charges) (à précise		
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>256 920 278,57</b>	